



ملحق لجمعية التسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الثانية

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الخميس
الواقع في ٢٦ / ذي الحجة ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠ / ٧ / ١٩ ميلادية

العدد (٢) (الجلد ٢٧)

جدول الاعمال

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- ٣- طلب مغفرة مقدم من معالي العين السيد حاكف الفاي .
- ٤- طلب مغفرة مقدم من معالي العين السيد عمر التاليفي .
- ٥- طلب مغفرة مقدم من سعادة العين السيد علي ابن لوار .
- ٦- تلاوة الكتب الواردة :

ملحق لجمعية التسمية

مجلس الاعيان

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٦٧٥ تاريخ ١٩٩٠ / ٧ / ١٢ المتضمن موافقة مجلس النواب على :

ب - القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا مع اجراء التعديلات عليه.
ج - ١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم ٧٧٦٩ تاريخ ١٩٩٠ / ٦ / ٥ والمتضمن اعطاء مشروع القانون المعدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠ صفة الاستعجال .

٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٧٢١ تاريخ ١٩٩٠ / ٧ / ١٦ والمتضمن رفض مجلس النواب :

١ - لمشروع القانون المعدل لقانون الجامعات لسنة ١٩٩٠
ج - ١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم ٧٧٦٨ تاريخ ١٩٩٠ / ٦ / ٥ والمتضمن اعطاء مشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ صفة الاستعجال .

٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٧٢٢ تاريخ ١٩٩٠ / ٧ / ١٦ والمتضمن رفض مجلس النواب :

١ - لمشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠
٤ - تعيين مرعد ومرواح الجلسة القادمة .

لم تعين
محضر الجلسة

١ / ٧٧ في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم الخميس الرابع ٢٦ / ذي الحجة / ١٤١٠ هجري الموافق في ١٩٩٠ / ٧ / ١٩ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى برئاسة (دولة السيد احمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الامة عطوفة السيد (صالح الزعبي) .

وتفهيپ باجازة من الاعضاء السادة : /
وتفهيپ بمعلنة من الاعضاء السادة : عاكف الفايز ، عمر النابلسي ، علي ابن نوار .

وتفهيپ عن الجلسة الاعضاء السادة : دولة السيد مضر بدران ، احمد عبيدات ، مروان القاسم .
وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي السيد سالم مساهدة
- ٢ - معالي السيد عبدالرؤف الربابعة
- ٣ - معالي السيد حكمت الشاكت
- ٤ - معالي السيد ابراهيم عزالدين
- ٥ - بساحة الشيخ عبدالباقي جمر
- ٦ - معالي السيد سالم مساهدة
- ٧ - معالي السيد عبدالرؤف الربابعة
- ٨ - معالي السيد حكمت الشاكت
- ٩ - معالي السيد ابراهيم عزالدين
- ١٠ - بساحة الشيخ عبدالباقي جمر

١ - معالي السيد يوسف المبيضين
٢ - معالي الدكتور قسيم عبيدات
٣ - معالي السيد ابراهيم القياشنة
٤ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي
٥ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي
٦ - معالي المهندس دارود خلف
٧ - معالي السيد نبيل ابو الهدي
٨ - معالي السيد ثابت الطاهر
٩ - معالي الدكتور خالد أمين عبدالله

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم ، التصاب قانوني واعلن بدء الجلسة ، جدول الاعمال .

السيد الامين العام
بسم الله الرحمن الرحيم
جدول الاعمال

الجميع
السيد الامين العام
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة ؛
توافق عليه وتعلي الامين العام من تلاوته .
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات ؛

دولة رئيس المجلس
الجميع
السيد الامين العام
أ - طلب معلنة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي
ب - طلب معلنة مقدم من سعادة العين السيد علي ابن نوار .
ج - طلب معلنة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز .
هل يوافق المجلس الكريم على معلنة السادة الاعيان المحترمين ؟
موافقون .

٣ - تلاوة الكتب الواردة ؛
أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٧٥) تاريخ ١٩٩٠ / ٧ / ١٢ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على ؛

١ - القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا مع اجراء التعديلات عليه .

محضر الجلسة الثانية

الرقم م ق / ٢٢ / ١٦٧٥
التاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٩٠ م
الموافق ١٩ / ١٢ / ١٤١٠ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم

قرر مجلس النواب الحادي عشر في جلساته :-
الثانية والعشرين المنعقدة في ٢٩ / ٣ / ١٩٩٠ من الدورة العادية الاولى ، الثانية المنعقدة في ٩ / ٦ / ١٩٩٠ من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى .
الثالثة المنعقدة في ١٦ / ٦ / ١٩٩٠ من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى .
الرابعة المنعقدة في ٢٣ / ٦ / ١٩٩٠ من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى .
السادسة المنعقدة في ٧ / ٧ / ١٩٩٠ من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى .
(٥) الموافقة على القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .
ابعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المؤقت المذكور رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتكم دولتكم باعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

قانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩
قانون محكمة العدل العليا

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
الوزير : وزير العدل .
المحكمة : محكمة العدل العليا المنشأة بمقتضى احكام هذا القانون .
القضاء : العمل في وظيفة قضائية تنطبق عليها احكام قانون استقلال القضاء المعمول به .

المادة ٣- أ- تنشأ محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) يكون مقرها في عمان .
ب- يتم تشكيلها من رئيس وعدد من الاعضاء القضاء .
ج- مع مراعاة احكام المادة (٥) من هذا القانون تسرى على رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها وعلى مساعديه الاحكام والقواعد القانونية التي تسري على القضاة النظاميين بما في ذلك احكام قانون استقلال القضاء المعمول به .
د- يكون رئيس المحكمة بمرتبة رئيس محكمة تمييز كما يكون القاضي فيها بمرتبة قاضي تمييز .
هـ- يكون كل من رئيس المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها عضوا في المجلس القضائي وفي حالة غياب رئيس المحكمة او رئيس النيابة العامة الادارية يحل محله في المجلس اقدم الاعضاء في المحكمة .

المادة ٤- يشترط فيمن يعين رئيسا لمحكمة العدل العليا او قاضيا او رئيسا للنيابة العامة الادارية فيها ان تتوفر فيه اي من الشروط التالية :-
أ- ان يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرين سنة .
ب- اشغل وظيفة مستشار قانوني في احدى الوزارات او الدوائر الحكومية المدنية ، بالإضافة الى العمل في القضاء ، وممارسة المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة ، على أن يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .
ج- ان يكون قد مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة .
د- عمل بمرتبة أستاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون في احدى الجامعات الاردنية وقد عمل في القضاء او المحاماة في الاردن مدة لا تقل عن خمس سنوات .

المادة ٥- أ- تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة الادارية تشكل من رئيس يكون بمرتبة قاضي تمييز وعدد من المساعدين له . ويشترط فيمن يعين مساعدا لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة او

محكمة العدل العليا

أ- ينقل إليها أن يكون قد عمل في القضاء أو أشغل وظيفة مستشار قانوني لدى إحدى الوزارات والدوائر الحكومية المدنية ، بالإضافة إلى عمله في القضاء أو المحاماة لمدة لا تقل عن عشر سنوات أو مارس المحاماة لمدة خمس عشرة سنة على الأقل .

ب- يتولى رئيس النيابة العامة الإدارية أو من يوليه خطياً من مساعديه قفيل الشخص الذي أصدر القرار في الدعوى التي تقام عليه لدى المحكمة للطعن في ذلك القرار إذا كان من أشخاص الإدارة العامة في الحكومة ، والحضور أمامها بالنيابة عنه في تلك الدعوى والقيام بجميع الإجراءات القانونية والقضائية التي تتعلق بها أو تتطلبها . بما في ذلك توقيع اللوائح والطلبات فيها وتقديمها وتبلغ ما يقدم منها إلى المحكمة ، وعرض البينات أمامها وسماعها ومناقشتها والمرافعة في تلك الدعوى وتبلغ القرارات والأحكام التي تصدرها المحكمة فيها .

المادة ٦- يعين رئيس المحكمة وقضاها ورئيس النيابة العامة الإدارية لديها ومساعده بإرادة ملكية سامية بناء على قرار من المجلس القضائي .

المادة ٧- أ- للوزير في حالة الضرورة أن يتعبد بصورة مؤقتة ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر :-

- ١- أيا من قضاة المحكمة ورئيس النيابة العامة الإدارية فيها ليعمل قاضيا في محكمة التمييز أو رئيسا محكمة استئناف .
- ٢- أيا من قضاة محكمة التمييز ليعمل قاضيا في المحكمة أو رئيسا للنيابة العامة الإدارية لديها .
- ٣- أيا من مساعدي رئيس النيابة العامة الإدارية لدى المحكمة ليعمل قاضيا في أي محكمة من محاكم البداية أو مساعدا للنائب العام .
- ب- للمجلس القضائي بناء على تنسيب الوزير قفيل الانتخاب في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للمدة التي تقتضيها الضرورة .

المادة ٨- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تتمتع المحكمة من هيئة أو أكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف كل منها من رئيس وأربعة قضاة على الأقل ويخيل الرئيس الدعوى المقدمة إلى المحكمة على هيئتها .

ب- إذا لم يكن رئيس المحكمة مشتركا في هيئة من هيئاتها فيرأسها القاضي الأعلى رتبة من أعضائها أو أقدمهم في الرتبة إذا تساؤوا فيها ، ويرأسها أقدمهم في التعيين في القضاء إذا تساؤوا في

الأقدمية في الرتبة وإذا تساؤوا في تلك الاعتبارات جميعها فيرأس الهيئة أكبر أعضائها سنا .

ج- إذا رأت إحدى هيئات المحكمة الرجوع عن مبدأ قانوني كانت قد قررتة هي أو هيئة أخرى ، أو تبين لها أن في الدعوى المعروضة عليها مبدأ قانونيا مستحدثا أو هاما فتتخذ المحكمة بكامل أعضائها بإستئناء الغائب منهم لأي سبب من الأسباب ، وذلك للنظر في الدعوى وإصدار الحكم فيها بما تراه مرافقا بشأن ذلك المبدأ .

المادة ٩- أ- مع مراعاة ما ورد في الدستور وأحكام أي قانون خاص من حيث تنظيم الاختصاص تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في الطعون المتعلقة بما يلي :

- ١- الطعون الخاصة بانتخاب المجالس البلدية وغرف الصناعة والعمارة والتجارات والجمعيات والنوادي المسجلة في المملكة وفي سائر الطعون الانتخابية التي تجري وفق القوانين والأنظمة النافذة المعمول ، والتي تخرج عن اختصاص أية محكمة أخرى ، ولا تشمل هذه الصلاحية الإجراءات السابقة لعملية الانتخاب أو المهدة لها .
- ٢- الطعون التي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو المتعلقة بالزيادة السنوية ، أو بالترقية أو بالنقل أو الانتخاب أو الاعارة أو أي قرار إداري نهائي من شأنه أن يمس حقوق الموظف أو مركزه الوظيفي .
- ٣- طلبات الموظفين العموميين بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بأحالتهم على التقاعد أو الاستبعاد أو بفصلهم من وظائفهم أو فقدانهم لها أو إيقافهم عن العمل بغير الطريق القانوني .
- ٤- طلبات الموظفين العموميين بإلغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل السلطات التأديبية .
- ٥- المنازعات الخاصة بالرواتب والعلاوات والحقوق التقاعدية المستحقة للموظفين العموميين أو للمتقاعدين منهم أو لورثتهم .
- ٦- الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب إلغاء أي قرار أو إجراء يوجب أي قانون يخالف الدستور أو أي نظام يخالف الدستور أو القانون .
- ٧- الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب وقف العمل بأحكام أي قانون مؤقت أو نظام تنفيذي أو مستعمل أو بأي من الأحكام الواردة فيها إذا كانت مشوبة بخالف أحكام الدستور أو أي قانون صادر وفقا للدستور .
- ٨- الطعون والمنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص المحكمة بموجب أي قانون آخر .
- ٩- الطعون والمنازعات والمسائل المتعلقة بقرارات أو إجراءات إدارية تخرج عن اختصاص أية محكمة أخرى .

تمت

- ١٠- الدعاوى التي يقدمها الأفراد والهيئات بالغاء القرارات الإدارية النهائية .
- ب- ١- لا يقبل الطعن في أي قرار يتعلق بعمل من أعمال السيادة .
- ٢- تختص المحكمة في دعاوى الطعن :
- ١- ضد أي قرار إداري نهائي حتى لو كان محصنا بمقتضى القانون الصادر وبمقتضىه .
- ٢- ضد أية قرارات نهائية صادرة عن جهات إدارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة عن هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .
- ج- تختص المحكمة في طلبات التعويض عن القرارات والأجراءات المنصوص عليها في الفقرتين أ ، ب من هذه المادة ، سواء رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية .
- د- إلى أن تنشأ محكمة دستورية يجوز لا شخص أن يطعن أمام المحكمة بالقوانين والأنظمة أو أي نص ورد بها إذا كان مخالفا لأحكام الدستور .

- المادة ١٠- تقام الدعوى على من أصدر القرار المطعون فيه ويشترط أن تستند الدعوى على سبب أو أكثر من الأسباب التالية :
- أ- عدم الاختصاص .
- ب- مخالفة الدستور أو القوانين أو الأنظمة أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها .
- ج- اقتران القرار أو إجراءات إصداره بعبث في الشكل .
- د- إساءة استعمال السلطة .

المادة ١١- تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر في حكم القرار الإداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن ذلك إذا كان يترتب عليها اتخاذ مقتضى التشريعات المعمول بها .

- المادة ١٢- أ- مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة تقام الدعوى لدى المحكمة باستدعاء خطي يقدم إليها خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ تبليغ القرار الإداري المشكوك منه للمستدعي أو من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بأي طريقة أخرى إذا كان التشريع ينص على العمل بالقرار من ذلك التاريخ أو يلغى بتبليغه للذي الشأن بتلك الطريقة .
- ب- في حالة رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن ذلك وفقا لما هو مبين في المادة (١١) من هذا القانون تبدأ مدة الطعن المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد انقضاء (٦٠) ستين يوما من تاريخ تقديم المستدعي طلبا خطيا لتلك الجهات لتتخذ ذلك القرار .

- ج- لا تطبق أحكام هذه المادة على الدعاوى المتعلقة بالقرارات المنعقدة ويجوز تقديم هذه الدعاوى إلى المحكمة في أي وقت دون التقيد بمدة محددة .

- المادة ١٣ - أ- لا تسمح الدعوى لدى المحكمة إلا إذا كان استدعاؤها موقعا من محام استاذ بوكله المستدعي لتقديم الدعوى وتقبله لدى المحكمة في جميع إجراءات المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها .
- ب- يشترط في استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة ما يلي :
- ١- أن يكون مطبوعا وعلى وجه واحد من كل ورقة .
- ٢- أن يدرج فيه موجز عن وقائع الدعوى ومضمون القرار المطعون فيه وأسباب الطعن والطلبات التي يريدها المستدعي من دعواه بصورة محددة .

- المادة ١٤- أ- يرفق استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة بالبيانات الخطية التي يستند إليها المستدعي في إثبات دعواه ، وقائمة بأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم في ذلك الإثبات ، كما يرفق الاستدعاء بالقرار المطعون فيه إذا كان قد تم تبليغه للمستدعي ، ويجوز إرفاق الاستدعاء بنسخ أو صور عن تلك البيانات الخطية على أن تكون مصدقة من محامي المستدعي بأنها مطابقة لأصولها .
- ب- تستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة الوثائق والمستندات والسجلات والملفات التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى لأعمالها واستعمالها الخاص ، ولا يجوز تبليغها للذي الشأن أو تسليمها للغير ، ويكتفي بالإشارة إليها بوضوح وبصورة محددة في استدعاء الدعوى .

- المادة ١٥- يقدم استدعاء الدعوى إلى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون على ثلاث نسخ للمحكمة ، وبعدد آخر من النسخ يكتفي بتبليغها لكل من رئيس النيابة العامة الإدارية لدى المحكمة وللمستدعي ضده أو ضدهم إذا كانوا أكثر من واحد ، ويكتفي بتقديم نسخة واحدة عن المستدعي ضدهم إذا كانوا من غير أشخاص الإدارة العامة الحكومية الذين يتوب عنهم محام واحد .
- المادة ١٦- يستولى عند تقديم الدعوى إلى المحكمة الرسم الخاص بدعوى محكمة العدل العليا المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم المعمول به والجدول الملحقة به وفقا للأحكام الواردة فيها .

تحتفظ من الأصل

المادة ١٧-أ- للمستعدي ضده أن يقدم للمحكمة لائحة جوابية على استدعاء الدعوى خلال (١٥)

يوما من تاريخ تبليغه الاستدعاء ، ولرئيس المحكمة تخفيض هذه المدة بناء على طلب المستعدي أو تمديد بناء على طلب المستعدي ضده ، وذلك للمدة التي يراها مناسبة ، ويشترط في الحالتين أن يقدم الطلب معللا خلال المدة الأصلية لتقديم اللائحة الجوابية ، وينظر فيه في جلسة واحدة يعقدها رئيس المحكمة للطرفين ليثبت كل منهما الأسباب التي أوردتها في طلبه دون غيرها .

وتبدأ المدة المخفضة أو المدة الإضافية التي شملها التمديد من تاريخ موافقة رئيس المحكمة على الطلب .

ب- إذا كانت الدعوى مقامة على جهة أخرى من غير اشخاص الإدارة العامة في الحكومة فلا تقبل اللائحة الجوابية فيها إلا إذا كانت موقعة من محام استاذ بوكله المستعدي ضده لذلك الغرض ولتمثيله في جميع إجراءات المحاكمة في الدعوى وحتى صدور الحكم النهائي فيها .

ج- تسري على اللائحة الجوابية أحكام الفقرة (ب) من المادة (١٣) وأحكام المواد (١٤) و (١٥) و (٢١) من هذا القانون ويترتب على المستعدي ضده أن يقدم لائحة الجوابية مع المرفقات المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار إليها ليحق له الاستناد إليها كبيئات في الدعوى .

د- تبلغ اللائحة الجوابية مع المرفقات بها للمستعدي وله حق الرد عليها خلال (٧) أيام من تاريخ تبليغها إليه .

هـ- للمحكمة من تلقاء نفسها أن تدعو المستعدي دون دعوة المستعدي ضده للرد على استفساراتها أو تقديم إيضاحات كما أن لها أن ترد الدعوى إذا رأت أن لا وجه لاقامتها .

المادة ١٨-أ- للمحكمة أن تكلف الطرفين في أي دعوى مقامة لديها أو أي منهما تقديم لائحة إضافية أو

أكثر لتوضيح أو تفصيل أي من الوقائع أو الأسباب الواردة في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد على هذه اللائحة ، سواء قبل المباشرة في نظر الدعوى أو في أي مرحلة من مراحلها .

ب- إذا لم تقدم أي من اللوائح الإضافية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال المدة التي حددتها المحكمة فتعتبر الأمور التي طلبت المحكمة تلك اللائحة لتوضيحها أو تقديم تفاصيل بشأنها خارجة من وقائع الدعوى وأسبابها ، ولا يجوز للطرف الذي طلبت منه ولم يقدمها الاستناد إليها في دعواه أو تقديم أي بيعة بشأنها .

المادة ١٩-أ-

لا يجوز لأي من المستعدي أو المستعدي ضده أن يقدم أو يورد أثناء النظر في أي دعوى أمام المحكمة أي وقائع أو أسباب لم تكن قد أدرجت في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد عليها إلا إذا رأت المحكمة خلاف ذلك .

ب-

يرجع إلى أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية حيثما لا يوجد نص في هذا القانون ينظم إجراءات المحاكمة .

المادة ٢٠-

للمحكمة أن تصدر أي قرار تمهيدي تراه مناسباً في الدعوى سواء عند تقديمها أو بعد المباشرة في النظر فيها وذلك بناء على طلب معلل من صاحب المصلحة من الطرفين بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها ، وللمحكمة أن تلزم طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة مالية وفقاً لما تقرره من حيث مقدارها وشروطها لمصلحة الطرف الآخر ولغيره ممن ترى المحكمة أن عطلا وضرباً قد يلحق بهم إذا ظهر أن طالب وقف التنفيذ لم يكن محقاً في دعواه سواء بصورة كلية أو جزئية .

المادة ٢١-

تعتبر المرفقات الخطية التي يقدمها المستعدي إلى المحكمة مع استدعاء دعواه يقتضي أحكام المادة (١٤) من هذا القانون مثله لبيئاته الخطية في أي دعوى ولا يجوز له تقديم غيرها أو غير أصولها إذا كان ما قدمه مع استدعائه تسخفاً أو تضويلاً مصطنعاً ، وعلى أنه يجوز للمحكمة الموافقة على أن يقدم بيئات خطية أخرى أثناء المحاكمة إذا كانت ذات علاقة مباشرة بالدعوى ومجدية في إثباتها وأثبت لها أن البيئات الخطية التي يطلب إبرازها موجودة لدى إحدى الجهات الإدارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى وأنها قد رفضت تزويده بها أو امتنعت عن ذلك أو زودته بها بعد تقديم دعواه وكانت المدة القانونية لتلقيها قد انقضت عند تزويده بتلك البيئات .

المادة ٢٢-

تحدد المحكمة موعداً للنظر في الدعوى في أقرب وقت بعد انتهاء إجراءات تبادل اللوائح فيها أو انقضاء المدة المقررة لذلك ، وتبلغ ذلك الموعد للفرقاء في الدعوى .

المادة ٢٣-أ-

إذا لم يحضر المستعدي أمام المحكمة في الموعد المحدد للمباشرة في النظر في دعواه أو تطلب من حضور أي جلسة من جلسات المحاكمة فيها دون عذر مشروع تقبله المحكمة فتقرر المحكمة ردها ، على أنه يحق لذلك الشخص تقديم دعوى جديدة للمحكمة وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك تقديمها خلال المدة المحددة

لجنة جهة الأصول

١- كتاب العلم

ب۔ کتاب
علی
مشرو
(۴)

١- القائمة

٢- القائم
بها
(٥) تعيين

مجلس الا
 محضر ا
 لسي
 ٩٠/٦/٧٧
 احمد اللوزي
 وتغيب باچار
 وتغيب معلم
 وتغيب عن ا
 وحضر من ا

١-	دولة
٢-	معال
٣-	معال
٤-	معال
٥-	معال
٦-	معال

پ۔

-۲۷- ۵۵۱

-2A- T2U1

-۲۹- ۳۳۱۱

- ۳ -

-31- 5551

-۳۲- ۱۵۱۱

-33- 5541

٣. دولة رئيس

کتابخانه عمومی

الاستاذ السيد مهيب الرشدان .

دولة رئيس المجلس
السيد مهيب الرشدان

دولة الرئيس حضرات الزملاء الكرام لقد عمل الدستور في المادة (٩٤) الطريقة التي يصدر بها مجلس الوزراء القوانين المؤقتة فإذا خالف المجلس نص المادة المذكورة يكون القانون المؤقت باطلا بطلانا مطلقا ولذلك يحسن بنا ان نقرأ المادة المذكورة والتي نصها :- عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحل يحق لمجلس الوزراء موافقة الملك ان يضع القوانين المؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ التدابير الضرورية لا تتحمل التأخير او تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب ان لا تخالف احكام الدستور قوة القانون اذ كان بنص هذه المادة الذي يشترط ان يكون ثمة ضرورة لأصدار القانون المؤقت وان يكون بالضرورة لا يمكن تأجيلها اذا كانت متعلقة بالاحكام ولا يجوز لتأخيرها اذا كانت متعلقة بالنفقة ويقرل فقهاء الدستور فيما يتعلق بطرق الاصدار انه يتحتم لتطبيق احكام هذه المادة ان توجد حالة ضرورة وشرط الضرورة ان يترك امر تقدير للحكومة في بداية الامر ثم يخضع لرقابة البرلمان عندما تعرض عليه هذه اللوائح التي اصدرتها الحكومة لاقرارها او رفضها وحالة الضرورة مستفادة من النص اذ يقول اذا حدث ما يوجب ذلك لا تتحمل التأخير وتنشأ الضرورة في الأحوال التي يتعرض لها من البلاد للخطر بسبب قيام ثورة مثلا حدوث ظروف مفاجئة تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة مثل حالة الفيضان الخطيرة او ظهور الوباء وبالأصل كانت هذه المادة قبل تعديلها تنص على الحالات المحددة التي يجوز لمجلس الوزراء ان يصدر قانونا مؤقتا وإذا استعرضنا تاريخ انشاء محكمة العدل العليا وسير التشريعات التي وضعت بهذا الخصوص لم يبين ما اذا كان ثمة ضرورة او امر يستعمل فيه وضع هذا القانون المؤقت نص الدستور في المادة (١٠٠) على صلاحيات المحاكم تعين بقانون وعلى ان ينص هذا القانون على انشاء محكمة عدل عليا وفعلا وضع قانون تشكيل المحاكم عام ١٩٥٤ وأنشأ محكمة العدل العليا وعين اختصاصاتها وبقي الحال سائرا على اساس هذا القانون واصبحت وظيفة محكمة العدل العليا الى محكمة التمييز الى ان جاءت حكومة سابقة ووعدت عند تشكيلها في عام ١٩٨٥ ان تضع قانونا مستقلا لمحكمة

دولة رئيس المجلس

العدل العليا ويرز هذا الموضوع من عام ١٩٧٥ الى ١٩٧٧ / ١ / ٥ حيث قدم الى مجلس الامة مشروع قانون لمحكمة العدل العليا لتحديثها وتعين اختصاصاتها . وبقي القانون لدى مجلس الامة الى ان تم حل المجلس في ١٩٨٨ / ٧ / ٣٠ فنظرت الحكومة من جديد لتشريع محكمة العدل العليا ووضعت له قانون رقم (١١) المعروض عليكم واصدرته بتاريخ ١٩٨٩ / ٣ / ٩ اما الاستعجال اذا كانت الحكومة قدمت مشروع قانون لمجلس الامة واستتجبت ولايتها فيما يتعلق بوضع تشريع لمحكمة العدل العليا واذا لم تستتج ولايتها اين من تاريخ ١٩٨٧ / ٧ / ٥ الى ان تم حل مجلس النواب في ١٩٨٨ / ٧ / ٣٠ لم تطلب استعجال النظر في هذا القانون اذا لم تحدث امور تستدعي الاستعجال اصدار قانون مؤقت فإذا انتفى الاستعجال وانتفت الضرورة وحماية اصدار القانون المؤقت ليجب تطبيق القاعدة الفقهية الاصلية التي تقول ان الحكم مع علته وجودا او عدما فإذا انعدمت العلة انعدم الحكم وانتفت صلاحية مجلس الوزراء في اصدار القانون المؤقت هذا من ناحية ومن ناحية اخرى بعد ان اصبح القانون المؤقت تحت يد البرلمان تحت يد مجلس الامة هل يجوز لمجلس الوزراء ان يصدر قانونا مؤقتا لذات الموضوع ؟ اعتقد انه لا يجوز بضاف الى ما تقدم ان المادة (١٠٠) من الدستور نصت على ان القانون هو الذي ينشأ محكمة العدل العليا ولنفرض ان المادة (٩٤) من الدستور وصلت القانون المؤقت بأن له قوة القانون ولن تعطى صفة القانون اذا اردنا ان نطبق نص الدستور او فعلا ينبغي ان يكون انشاء محكمة العدل العليا بقانون صادر عن السلطة التشريعية وليس بقانون مؤقت ولذلك اترح رد هذا القانون لانه صدر عن مجلس الوزراء وهو لا يملك اصداره لكن السلطة التشريعية قائمة والديمقراطية المؤملة ان تستمر ولن نلقدها دون ان نمارسها بحصانة وعقلانية ولان القانون مخالف من الناحية الشكلية ينبغي رد هذا القانون ولذلك اترح رد السلام عليكم .

سعادة الاخ : اولاً المجلس تفضل بالمرافقة على احواله القانون الى اللجنة القانونية واتخذ القرار اما لا يمنع على سعادة العيين ان يهدي كل هذه الملاحظات امام اللجنة القانونية وهو مقررها . في الخاتمة لم يطرح الان

لجنة العدل العليا

مجلس الاعيان

ولم يثر اي من الاخوان عندما صوّتوا هذا الاعتبار الذي ذهبت اليه ومع ذلك انا باسم الرئاسة تحترم رأيك ورأيك يهدي في اللجنة القانونية واشكر الجميع بعد ان وافقوا على إحالته وتأتي للبند الثاني . صدر قرار المجلس وموافقته .

انا احترم قرار المجلس ولا استطيع ان اعارض قرار اللجنة ولكن نتاح لنا الفرصة ان نبدى رأينا قبل التصويت في مثل هذه الحالة ولا سيما وانني طلبت الكلام قبل التصويت .

الحظ انك طلبت الكلام ورأيت كل الايدي مرتفعة بالموافقة على إحالته للجنة القانونية ولذلك هذا ليس يزول .

على كل حال انا احترم قرار المجلس وانفذه وسوف ابدي هذه الملاحظة في اللجنة القانونية .

ب-١

١- كتاب دولة رئيس الوزراء الاكظم رقم (٧٧٦٩) تاريخ ١٩٩٠/٦/٥ ، والمتضمن اعطاء مشروع القانون المعدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠ صفة الاستعجال .

الرقم ج ٧٧٦٩/٥
التاريخ ١١/١١/١٤١٠هـ
الموافق ١٩٩٠/٦/٥م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابي رقم ج ٦٤٠٠/٥ تاريخ ١٩٩٠/٥/٧ والمرفق به (مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠) ، راجيا اعطاء المشروع المشار اليه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة ٧ الى دولة رئيس مجلس الاعيان .

١٦

محضر الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى للفترة العادية الاولى للفترة ١٩٩٠ / ٧ / ٢٩ في ٢٩ / ٧ / ١٩٩٠ - للبرلمان ١٩٩٠ / ٧ / ٢٩

دولة رئيس المجلس

اذن اماننا طلب منح صفة الاستعجال للقانون المعدل لقانون الجامعات هذا لا يعني حجب حق المجلس الى إحالته الى اللجنة وبحثه والبحث المستفيض كما عمل مجلس النواب ، هل يوافق المجلس الكريم على اعطائه صفة الاستعجال ؟

الجميع

السيد الامين العام

٢- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٧٢١) تاريخ ١٩٩٠/٧/١٦ والمتضمن رفض مجلس النواب لمشروع القانون المعدل لقانون الجامعات لسنة ١٩٩٠ .

الرقم ١٧٢١/٢٢/٢
التاريخ ١٩٩٠/٧/١٦م
الموافق ١٤١٠/١٢

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكظم

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للفترة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٤ ، رفض مشروع القانون المعدل لقانون الجامعات لسنة ١٩٩٠ .
ابعث لدولتكم اربعين نسخة من المشروع المذكور ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ، لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بتقبل فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

نسخة / الى اعضاء اللجنة القانونية .

نسخة / الى اعضاء القانون .

قرار

٨٢٠

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠) بشكله التالي :-

١٧

تحت امانة الاصل

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باضافة الفقرتين (ج) و (د) التاليتين اليها :-

ج- بالاضافة الى الكليات والاقسام العلمية للجامعة ان تنشئ معاهد ومراكز للبحوث والتعليم والتدريب والاستشارات والخدمات ومستشفيات وبرامج خاصة ومدارس تطبيقية في موقع الجامعة او خارجه في المملكة . وينشأ كل منها ويُدْمَج بغيره ويلغى وينقل بقرار من مجلس ائناء الجامعة بناء على تنسيب من مجلس الجامعة .

د- اللغة العربية لغة التدريس في الجامعة ويجوز استعجال لغة اخرى للتدريس عند الضرورة بقرار من مجلس الامناء .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٦-١- للجامعة مجلس ائناء يتألف من خمسة عشر عضواً عن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة والقدرة على القيام بالمسؤوليات الموكولة اليهم في سبيل تحقيق اهداف الجامعة على ان يكون ثلثاهم على الاقل من الاردنيين ويعتبر رئيس الجامعة من بين هؤلاء الاعضاء بحكم منصبه .

ب- يعين رئيس واعضاء مجلس الامناء ويعلمون من مناصبهم وتقبل استقلاليتهم بارادة ملكية وتكون مدة العضوية في المجلس اربع سنوات قابلة للتجديد .

ج- ينتخب مجلس ائناء الجامعة من بين اعضاءه نائباً لرئيس المجلس .

د- لا يجوز لرئيس الجامعة ان يشغل منصب رئيس مجلس الامناء او منصب نائبه .

هـ- يلغى العضو الاردني عضويته في مجلس الامناء اذا تغيب عن المملكة مدة تزيد على ستة اشهر متصلة مهما كان السبب .

و- اذا شغل مركز اي عضو في مجلس الامناء لاي سبب من الاسباب فيعين عضو آخر بدلا منه للمدة المتبقية للمجلس .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٧- يتولى مجلس ائناء الجامعة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

أ- دعم استقلال الجامعة وتأمين الوسائل الكفيلة بتمكينها من اداء رسالتها وتحقيق اهدافها .

ب- رسم السياسة العامة للجامعة والاشراف على تنفيذها .

ج- تدبير مصادر الموارد المالية لدعم الجامعة وتنظيم استثمار اموالها .

د- قبول الهبات والمنح والوصايا والوقف للجامعة على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كان مصدرها جهة خارجية .

هـ- مناقشة التقرير السنوي للجامعة وتقييم انجازاتها .

و- مناقشة مشاريع القوانين والانظمة التي يقدمها اليه مجلس الجامعة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ز- تنسيب شخص او اكثر لرئاسة الجامعة .

ح- تعيين نواب الرئيس وعمداء الكليات في الجامعة .

ط- اقرار الموازنة السنوية والحسابات الختامية للجامعة .

ي- تحديد اسس اعارة اعضاء الهيئة التدريسية وندهم من الجامعات الى مؤسسات التعليم العالي المماثلة في داخل المملكة وخارجها .

ك- المرافقة على اتفاقيات التعاون الثقافي والتكنولوجي وبرامجه بين الجامعات والمؤسسات العربية والاجنبية والمنظمات الاقليمية والدولية .

ل- النظر في اي امور تتعلق بالجامعة يعرضها رئيس مجلس ائناء الجامعة بما لا يدخل في صلاحيات اي جهة من الجهات المنصوص عليها في هذا القانون وقانون التعليم العالي .

المادة ٥- يعدل القانون الاصلي على الوجه التالي :-

اولا : بالغاء كل من عبارة (مجلس التعليم العالي) وعبارة (لمجلس التعليم العالي) حيثما وردت في المواد (٨) و (٩) و (١١) و (١٢) و (١٣) و (١٤) و (١٥) و (١٦) وفي الفقرة (أ) من المادة (١٨) منه الاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الامناء) او بعبارة (لمجلس الامناء) حسب مقتضى الحال .

ثانيا : بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) في البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (١٨) منه والاستعاضة عنها بعبارة (مجلس الوزراء) .

ثالثا : تلغى عبارة (لمجلس التعليم العالي) الواردة في المادة (٢٥) منه ويستعاض عنها بعبارة (لمجلس ائناء الجامعة) .

تمت اصداد الاصل

رابعاً : بالغاء عبارة (مجلس التعليم العالي) الواردة في المادة (٢٧) منه ويستعاض عنها بعبارة (مجلس أمناء الجامعة) .

الاسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون الجامعات الاردنية

انسجاماً مع التزام الحكومة امام مجلس النواب بضمان استقلالية الجامعات بتشكيل مجلس أمناء لكل منها وتأمين الموارد المالية الثابتة لها ، فقد جاء المشروع المرفق معبراً عنه بما في ذلك الاحكام الخاصة بطريقة تعيين مجلس الامناء وعدد اعضائه والشروط الواجب توافرها فيهم والمهام والواجبات التي انيطت بهذا المجلس .

دولة رئيس المجلس السيد اسحق الفرخان
دولة رئيس المجلس اذن هل يوافق المجلس الكريم على احالة هذا القانون الى اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم .

الجميع موافقون
شكراً لكم جميعاً تفضل استاذ حمد الفرخان مرفوض لان ليس له صفة الاستعجال .

هذه الصفة قائمة واثناء الاحالة اخذت بعين الاعتبار وشكراً لكم . نعم !!
لدينا قانون من دولة رئيس الوزراء لاعطاء صفة الاستعجال على المجلس ان يقر بهذا الكتاب هل يوافق على صفة الاستعجال المطلوبة من رئيس الوزراء ام لا يوافق هذا بسط مبادئ التسلسل في القرار اعتقد عندنا شعور بسبب ما طرأ في مجلس النواب لا يمكن اعتبار الاستعجال ضروريا ولذلك ارى ان يؤخذ القرار التالي ليس للقانون صفة الاستعجال وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس المجلس في قراره بأحالته على اللجنة لحظ صفة الاستعجال لكن هذا لا يعني من ان تستمر ببحثه في الوقت الكافي .

السيد الامين العام :

١٠- كتاب دولة رئيس الوزراء الاتم رقم (٧٧٦٨) تاريخ ١٩٩٠/٦/٥ والمتضمن اعطاء مشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ صفة الاستعجال .

الرقم ت / ٢ / ٧٧٦٨
التاريخ ١٩٩٠/١١/١١ هـ
الموافق ١٩٩٠/٦/٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابي رقم ت ر ٧٧٦٥/٢ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢٦ والمرفق به (مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠) ، راجيا اعطاء المشروع المشار اليه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان .

دولة رئيس المجلس ايضا نفس الحالة معروضة على المجلس صفة الاستعجال هل يوافق المجلس الكريم على اعطائه صفة الاستعجال ؟

الجميع موافقون
٢- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٧٢٢) تاريخ ١٩٩٠/٧/١٦ والمتضمن رفض مجلس النواب - لمشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ .

الرقم ٢ ق ١٧٢٢/٢٢
التاريخ ١٩٩٠/٧/١٦ م
الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٤ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان الاتم

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٤ ، رفض مشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ .

هكذا عينه لأجل

أبحث لدولتكم أربعين نسخة من المشروع المذكور ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم . لاجراء
المتقضى .

وتفضلوا فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

نسخة : الى ائمة اللجنة القانونية .

نسخة : الى ائمة القانون .

قرار

٩٣٤

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠) بشكله
التالي :-

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون التعليم العالي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم
(٢٨) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء التعريف المخصص لكل من كلمتي (الوزارة) و
(الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

الوزارة : وزارة التربية والتعليم

الوزير : وزير التربية والتعليم

المادة ٣- يلغى العنوان (وزارة التعليم العالي) الوارد قبل المادة (٤) من القانون الاصلي .

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (٦) من المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٦- تنظيم شؤون الراشدين الى المملكة والموقدين منها من الطلبة والوقد العلمية بالتعاون مع الجهات
المختصة .

المادة ٥- تلغى المادتان (٥) و (٦) من القانون الاصلي .

المادة ٦- تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) منها والاستعاضة
عنه بالنص التالي :-

أ- ينشأ مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) ويشكل على النحو التالي :-

١- رئيس الوزراء

٢- وزير التربية والتعليم

٣- وزير التخطيط

٤- رؤساء مجالس ائمة الجامعات الاردنية

٥- رؤساء الجامعات الاردنية

٦- ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص

ب- يعين الاعضاء المنصوص عليهم في البند (٦) من الفقرة (أ) من هذه المادة لمدة ثلاث سنوات قابلة
للتجديد بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس .

المادة ٧- يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٨) يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات التالية :-

أ- التخطيط لسياسة التعليم العالي .

ب- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة والقرار بحقوق التخصص في مختلف
المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي طرأ عليها والتنسيق فيما بينها .

ج- اقرار اسس قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية
العامة بانواعها التي يسمح للمحاصلين عليها بالالتحاق بتلك المؤسسات .

د- تحديد اعداد الطلبة الذين يقبلون سنوياً في حقول التخصص في مؤسسات التعليم العالي .

هـ- تحديد الرسوم التي تتقاضاها مؤسسات التعليم العالي من الطلبة .

و- تحديد الرسوم والاجور التي تتقاضاها مؤسسات التعليم العالي من اي من خدماتها .

شكراً جدياً للأصل

المادة ٨- يلغى نص المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٩-

أ- تتولى الوزارة جميع الصلاحيات والاختصاصات التي كانت تمارسها وزارة التعليم العالي والمنوطة بها بموجب أي تشريع معمول به .
ب- ينقل الموظفون ورسائر العاملين في وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٩- تلغى المادة (١٠) من القانون الأصلي .

المادة ١٠- يعدل القانون الأصلي بإعادة ترقيم المواد (٧) و (٨) و (٩) و (١١) و (١٢) منه لتصبح (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) على التوالي .

الأسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي

يتلخص أهم ما تضمنه مشروع القانون المرفق بما يلي :-

- ١- إعادة تشكيل مجلس التعليم العالي بحيث يكون برئاسة رئيس الوزراء ، ويشارك في عضويته رؤساء مجالس أئماء الجامعات الأردنية . وذلك بعد أن تم وضع مشروع قانون لتعديل قانون الجامعات الأردنية وتشكيل مجلس أئماء لكل منها وقد قدم هذا المشروع إلى مجلس الأمة الموقر .
 - ٢- إعادة النظر في صلاحيات مجلس التعليم العالي بعد انقضاء عدد من الصلاحيات التي يمارسها مجلس أئماء الجامعة في المشروع المقترح لتعديل قانون الجامعات الأردنية .
 - ٣- انقضاء صلاحية تطبيق أحكام هذا القانون والتي هي خارج صلاحيات مجلس التعليم العالي بوزير التربية والتعليم ووزارة التربية والتعليم بدلاً من وزير التعليم العالي ووزارة التعليم العالي .
 - ٤- إلغاء بعض مواد القانون الأصلي لأنها كانت ذات صفة انتقالية وانتهت مفعولها أو لأن قانون الجامعات الأردنية قد نص عليها .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة إلى اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم ؟
الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس شكرًا لكم

السيد الأمين العام تعيين موعده وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس ترفع الجلسة وسيعلن موعده وموضوع الجلسة فيما بعد ويطلب من اللجان أن تباشر عملها في مطلع الأسبوع القادم وشكرًا لكم.

انتهت الجلسة

أمين عام مجلس الأمة رئيس مجلس الأعيان

صالح الزعبي

أحمد اللوزي

هكذا اجتمع لأول

مجلس الأعيان

قرار المجلس
القانونية واللجنة الصحية

- ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٧٩٣ تاريخ ١٩٩٠/٧/٢٢ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون إلغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ .
- ٤- تلاوة قرارات اللجان :
- أ- قرار اللجنة المشتركة من (اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم) رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/٨/٥ حول مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠ .
- ب- قرار اللجنة المشتركة من (اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم) رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/٨/٥ حول مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ .
- ٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
(لم تعين)

مجلس الاعيان
محضر الجلسة :

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٦/ محرم ١٤١١ هجري الواقع في ١٩٩٠/٨/٧ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية برئاسة دولة السيد احمد اللوزي وحضور امين عام مجلس الأمة عطوفة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء : د. خليل السالم ، امين شقير ، جعفر الشامي .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء : علي ابو نوار ، كامل الشريف .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة دولة السيد معز بدران ، مروان القاسم و ابراهيم عز الدين وحضر من الحكومة :

- ١- معالي السيد سالم مساعده نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
- ٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير الأشغال العامة والاسكان
- ٣- معالي الدكتور محمد حمدان وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
- ٤- معالي السيد يوسف المبيضين وزير العدل
- ٥- معالي الدكتور قسيم عبيدات وزير العمل
- ٦- معالي السيد ابراهيم الغباشه وزير الشباب
- ٧- معالي السيد عبد الكريم الكبانجي وزير السياحة والآثار
- ٨- معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ٩- معالي الدكتور خالد الكركي وزير الثقافة
- ١٠- معالي الدكتور خالد امين عبد الله وزير التخطيط

- ١- كتاب
- ب- كتاب
- علم
- مش
- لجنة
- قراء
- ١- القا
- بها
- ٢- القا
- بها
- (٥) جمع
- مجلس ا
- محضر ا
- في
- ١٩٩٠/٧/٢٧
- احمد اللوزي
- وتغيب باج
- وتغيب بها
- وتغيب عن
- وحضر من
- ١- دوا
- ٢- مع
- ٣- مع
- ٤- مع
- ٥- مع
- ٦- مع

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجرية الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية .

الافتتاح الجلسة

- دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة وجدول الاعمال .
- السيد الامين العام : بسم الله الرحمن الرحيم - جدول الاعمال -
- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة :
- الجميع : توافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته .
- السيد الامين العام : ٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات :
- أ- طلب اجازة مقدم من معالي العين الدكتور خليل السالم لمدة شهر .
- ب- طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد امين شقير لمدة ٢٠ يوماً .
- ج- طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد جعفر الشامي .
- د- طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .
- هـ- طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي ابو نوار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة الاعيان المحترمين ؟
- الجميع : موافقون
- دولة رئيس المجلس : الأستاذ حمد بك القرعان
- السيد حمد القرعان* : قبل الدخول في جدول الاعمال المقرر في اقتراح بسبب الظروف الطارئة التي تجتاح الوطن العربي والاحداث المتصاعدة اعتقد ان مشاركة مجلس الاعيان لتدارس هذه الناحية وتحديد بعض الاستنتاجات والاقتراحات التي تدعم مسار احتواء الازمة وأمر يستحب ويفضل ان يطرح على المجلس وان يعطي لأبداء الرأي فيه لذلك اقترح على دولة الرئيس والاخوان ان يجدوا مجال لاجراء حوار حول هذا الموضوع للوصول الى استنتاجات تدعم موقف قيادة هذا البلد وتدعم ايضاً صيانة الحقوق العربية ودفع الأخطار شكراً سيدي الرئيس .

* انظر الوقائع في آخر هذا العدد .

تحتفظ بحقها

مجلس الأعيان

شكراً الأستاذ جمعة حماد
شكراً سيدي الرئيس أنا اثني على ما تفضل به الأخ العين حمد الفرخان
واعتقد أن هذه الردود والأقوال الهائلة التي تعصف بمنطقتنا تحتاج منا
إلى وقلة ووقفة متأنية حتى قبل أي جدول أعمال وشكراً .

ما دام الاخوان ثنوا وموافقون الحقيقة أحب أن أطرح فقط أننا مقيدون
بارادة ملكية وما ورد في الدورة الاستثنائية من ما - وإلى . لكن هذا لا
يحول دون أن يعقد المجلس لقاءاً خاصاً بعد انتهاء جدول الاعمال وبعد
انتهاء هذه الجلسة لينتقل المجلس إلى قاعة أخرى ليتخذ ما يراه بهذا
الشان وما يريد اعلاته عن موقف هذا المجلس الكريم فإذا رأى المجلس
ذلك فإن هذا هو المخرج الوحيد المتاح في هذا الموضوع ودراسة مثل هذه
القضية الهامة التي أنا على يقين أن كل مواطن بل كل عين بل كل
مسؤول هي شغله الشاغل في هذه الأيام ومن هنا تنتقل بعد الانتهاء من
جدول الاعمال إلى قاعة أخرى في لقاء خاص في المجلس وشكراً لكم
جدول الأعمال .

٣- تلاوة الكتب الواردة .
أ- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧٧٦٧ تاريخ ١٩٩٠/٦/٥ ،
والمتمضمّن اعطاء مشروع قانون إلغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية
لسنة ٩٠ صفة الاستعجال .

الرقم ص ٩ ، ٧٧٦٧
التاريخ ١٩٩٠/١١/١١
الموافق ١٩٩٠/٦/٥
معالي رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتابي رقم ص ٧٧٦٦/٩ تاريخ ١٩٩٠/٦/٤ والمرفق به (مشروع قانون إلغاء قانون المؤسسة
الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠) ، راجياً اعطاء المشروع المشار إليه صفة الاستعجال .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
نسخة / إلى دولة رئيس مجلس الاعيان .

أ- كذا
الع

ب- كذا
علم
مش

ج- كذا
قرأ

١- الفا
بها

٢- الفا
بها

(٥) تم
مجلس

محضر
في

١٩٩٠/٦/٢٧
احمد اللوز

وتفويض
وتفويض

وتفويض
وحضر من

١- دو
٢- مم
٣- مم
٤- مم
٥- مم
٦- مم

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجرية الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون إلغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون إلغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠) . ويعمل به بعد
مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة
على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الصحة

الوزير : وزير الصحة

المؤسسة : المؤسسة الطبية العلاجية

المادة ٣- اعتباراً من نفاذ احكام هذا القانون يلغى (قانون المؤسسة الطبية العلاجية رقم (٢٨) لسنة
١٩٨٧) والتعديلات التي اجريت عليه ، كما تلغى المؤسسة نفسها .

المادة ٤- أ- تعود ملكية المستشفيات التابعة للمؤسسة إلى الجهات التي كانت تملكها قبل انشاء المؤسسة
وتتولى تلك الجهات ادارتها والاشراف عليها وفقاً للقرائن والانظمة والتعليمات المعمول بها
لديها .
ب- يتم تصفية اموال المؤسسة والتزاماتها المالية ويجري التصرف بها وفقاً لما يقرره مجلس
الوزراء بناءً على تنسيب لجنة خاصة يشكلها المجلس لهذا الغرض ، يشترك فيها ممثلون
عن كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية وأية جهة أخرى يرى مجلس
الوزراء ضرورة اشتراكها في اللجنة .

المادة ٥- أ- يعود الموظفون والمستخدمون وسائر الاشخاص الذين كانوا تابعين إلى كل من الوزارة
والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية إلى وظائفهم وأعمالهم فيها ويعتبر أي إجراء
اتخذ بتقليلهم إلى المؤسسة أو انتدابهم إليها ملغى اعتباراً من العمل باحكام هذا القانون .
ب- ينتقل الموظفون والمستخدمون الذين عملوا في المؤسسة والعاملون فيها عند صدور هذا
القانون إلى الوزارة بأوضاعهم وحقوقهم الوظيفية ، وتعتبر خدماتهم فيها استمراراً لخدماتهم
في المؤسسة .
ج- إذا تعذر نقل أي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في
الفقرة (ب) من هذه المادة أو طلب هو إنهاء خدماته فتعزى حقوقه وتُدفع له جميع

تكونت عنه الأصل

مجلس الأعيان

استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي يستحقها وذلك وفقاً للتشريعات المعمول بها .
د- تتم تصفية اوضاع الاشخاص الذين عينوا باجور يومية في المؤسسة بقرارات يصدرها الوزير اما بانها خدماتهم ودفع حقوقهم المالية لهم ، او بالموافقة على استمرارهم في العمل في الوزارة وذلك حسب حاجتها لخدماتهم .

المادة ٦- أ- تعتبر العطاءات التي طرحتها المؤسسة قبل العمل بهذا القانون وكأنها طرحت من قبل الوزارة سواء كانت خاصة بلوازم او ادوية او خدمات او اشغال او لاي غرض آخر ، وتطبق عليها وعلى تقديم العروض فيها وقبولها والنظر فيها واحالتها الاحكام والاجراءات المنصوص عليها في نظامي اللوازم العامة والاشغال الحكومية المعمول بهما .

ب- تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون توزيع اللوازم والادوية والخدمات والاشغال التي تتم احوالها وتقديمها بموجب العطاءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، على كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية ، وتحمل كل منها الالتزامات المالية وغير المالية التي تترتب على ما تم تحويله اليها من تلك اللوازم والادوية والخدمات والاشغال .

المادة ٧- أ- يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون قراره بشأن القروض التي كانت المؤسسة قد حصلت عليها وابرمت العقود والاتفاقيات الخاصة بها ، وتحديد الحصة التي يجب على كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية تحملها من تلك القروض والالتزامات المترتبة عليها ، وكيفية دفعها ، مع مراعاة ما نص عليه في العقود والاتفاقيات الخاصة بها .

ب- اما العقود والاتفاقيات الاخرى التي ابرمتها المؤسسة مع الغير ، بما في ذلك عقود التوريد والصيانة وخدمات التنظيف ، وغيرها من عقود الاعمال والخدمات فتعتبر سارية المفعول وكأنها عقدت مع كل من الوزارة والجامعة الاردنية والخدمات الطبية الملكية ، وتتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون توزيع الاعمال والخدمات وسائر الاغراض المنصوص عليها في تلك العقود على المستشفيات التابعة لتلك الجهات الثلاث كل حسب حاجتها اليها وارتباطها بها ، وتحمل الالتزامات والتلفقات التي تترتب على ما يقدم اليها من تلك الاعمال والخدمات وتدفعها لمستحقها .

المادة ٨- تعرض اية خلافات او صعوبات تتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون على مجلس الوزراء الذي يصدر القرار النهائي بشأنها .

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أ- كذا
الع

ب- كذا
علم
مش

١- القا
بها

٢- القا
بها

(٥) تم

مجلس
محضر

١٦/٢٧
احمد اللوز

وتغيب باج
وتغيب محم

وتغيب محم
وحضر من

١- دو
٢- مم

٣- مم
٤- مم

٥- مم
٦- مم

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجرية الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية .

دولة رئيس المجلس
مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية مطلوب له صفة الاستعجال هل يوافق المجلس الكريم على منح صفة الاستعجال للنظر في هذا المشروع ؟

الجميع
موافقون
شكراً لكم أكمل السيد الأمين

دولة رئيس المجلس
السيد الأمين العام
*ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٧٩٣ تاريخ ١٩٩٠/٧/٢٢ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ .

الرقم م ق/٢٢/١٧٩٣
التاريخ ١٩٩٠/٧/٢٢
الموافق ١٤١٠/١٢/هـ

دولة رئيس مجلس الأعيان الأرفع

قرر مجلس النواب في جلسته العاشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ ، الموافقة على مشروع قانون الغاء قانون المؤسسة الطبية العلاجية لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة .

أبعث لدولتكم (أربعين نسخة) من المشروع المذكور ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ، حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

نسخة : الى اعضاء اللجنة القانونية

نسخة : الى اعضاء القانون

* نشر مشروع القانون في بداية هذا المحضر .

تكملة جهة العمل

مجلس الأعيان

دولة رئيس المجلس
هل يرأى المجلس الكريم على إحالته على اللجنتين القانونية ولجنة التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية والصحية ؟
الجميع موافقون
دولة رئيس المجلس أرجو من اللجنتين إيلاء هذا الموضوع بعد ان وافقتم على صفة الاستعمال النظر فيه من خلال اللجنتين بصفة الاستعمال هل ترى اللجنتان ان يكون الاجتماع اليوم او غدا لهذا الموضوع ؟
الدكتور اسحق الفرعان المجلس الكريم سيجمع البحث الأوضاع الراهنة فلا اعتقد ان الوقت يتسع لأمرين فاجتماع اللجنتين ليكن غدا .
دولة رئيس المجلس إذا اللجنتان يجتمعان غدا في الساعة العاشرة للنظر في هذا المشروع وشكرا لكم .
السيد الأمين العام ٤- ثلاثة قرارات للجان :-
أ- قرار اللجنة المشتركة من (اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم) رقم (١١) تاريخ ١٩٩٠/٨/٥ حول مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠ .
دولة رئيس المجلس الأستاذ مقرر اللجنة المشتركة السيد نجيب الرشدان
المقرر السيد نجيب الرشدان

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المشتركة من اللجنتين القانونية ولجنة التربية والتعليم لمجلس الاعيان بتاريخ ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ /٧/١٩٩٠ ، و ١ و ٢ و ٥ و ٨ /٨/ ١٩٩٠ . برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة :-
بشير الصباغ ، الدكتور خليل السالم ، محمد رسول الكيلاني ، الدكتور اسحق الفرعان ، الدكتور سعيد التل ، السيدة ليلي شرف ، محمد عودة القرعان ، نجيب الرشدان ، طارق علاء الدين ، داود حنايا ، الدكتور كمال الشاعر ، حسني عايش ، وقد شارك في بعض الاجتماعات كل من معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور محمد حمدان ومعالي وزير الشؤون البرلمانية سماحة الشيخ عبد الباقي الجمر وشهادة رئيس اللجنة القانونية لمجلس النواب السيد حسين مجلي ، كما حضر جانبها من اجتماعات اللجنة كل من رؤساء الجامعات الاردنية التالية :
رئيس الجامعة الاردنية الدكتور محمود السمره ونائبه الدكتور هيد الدحيات ورئيس جامعة اليرموك الدكتور علي

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الاولى المتقدمة يوم الثلاثاء ١٦ محرم مجرى الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية

محافظه ورئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الدكتور كامل العجلوني وعطوفة أمين عام مجلس الامة الاستاذ صالح الزعبي .
وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠ ، المحال الى اللجنة المشتركة لدراسته واعطاء القرار المناسب بشأنه ، والذي رفضه مجلس النواب الموقر .
وفي بداية الاجتماع قررت اللجنة انتخاب سعادة السيد نجيب الرشدان مقررا لها .
وبعد المداولة والمناقشة في مشروع القانون المعروض على اللجنة قررت قبوله من حيث المبدأ ، ثم قامت اللجنة بأجراء التعديلات التالية عليه :-

أولا : المادة (٢) المعدلة للمادة (٥) من القانون الاصلي :

أ- وافقت اللجنة على قبول الفقرة (ج) كما وردت من الحكومة بالمشروع .

ب- تعديل الفقرة (د) من المادة (٢) من المشروع على الوجه التالي :

(اضافة عبارة (مدد محدد) بعد عبارة (عند الضرورة) الواردة فيها .

ثانيا : المادة (٣) المعدلة للمادة (٦) من القانون الاصلي :

١- الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من الحكومة بالمشروع .

٢- تعديل الفقرة (ب) وذلك اضافة العبارة (بتنصيب من مجلس الوزراء) بعد عبارة (بإرادة ملكية سامية) الواردة فيها .

٣- الموافقة على الفقرات ج ، د ، هـ ، و ، كما وردت من الحكومة بالمشروع .

ثالثا : المادة (٤) المعدلة للمادة (٧) من القانون الاصلي :

١- الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من الحكومة بالمشروع .

٢- تعديل الفقرة (ب) بشطب كلمة (رسم) والاستعاضة عنها بكلمة (اقرار) .

٣- الموافقة على الفقرات ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، كما وردت من الحكومة بالمشروع .

٤- شطب الفقرة (ي) واعادة ترقيم ما بعدها .

٥- ثم قررت اللجنة اضافة الفقرتين التاليتين الى المادة ثلثها .

الفقرة ك -

التنصيب الى مجلس التعليم العالي بمقادير الرسم التي تتقاضاها الجامعة من الطلبة .

الفقرة ل -

مع مراعاة احكام الفقرة السابقة للمجلس اقرار الرسم والاجور التي تتقاضاها الجامعة عن أي من خدماتها ، واعادة ترقيم الفقرة الاخيرة .

رابعا : المادة (٥) المعدلة للقانون الاصلي :

تحت إشرافه

کتابخانه عمومی

١

٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

١٠/٦/٢٧

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

مجلس الأعيان

قرار اللجنة المشرفة (القانونية والدرية والتعليم)	قرار اللجنة المشرفة (القانونية والتعليم)	قرار اللجنة المشرفة (القانونية والتعليم)	قرار اللجنة المشرفة (القانونية والتعليم)
موافقة كما وردت من الحكومة بالشروع (رسمي).	موافقة كما وردت من الحكومة بالشروع (رسمي).	موافقة كما وردت من الحكومة بالشروع (رسمي).	موافقة كما وردت من الحكومة بالشروع (رسمي).
امتناع فقيرتين جديتين تحت حجب الك و (أ) وإعادة التقييم البتور ذلك في قرار اللجنة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة
موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة

مجلس الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم مجرية الموافق ١٩١٠/٨/٧ ميلادية.

قرار اللجنة المشرفة (القانونية والتعليم)	قرار اللجنة المشرفة (القانونية والتعليم)	قرار اللجنة المشرفة (القانونية والتعليم)	قرار اللجنة المشرفة (القانونية والتعليم)
موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة
موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة
موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة

هكذا عينه لأجل

مجلس الأعيان

دولة رئيس المجلس
قرار اللجنة وتوصيتها الى المجلس الكريم بقبول هذا القانون بحسب التعديل الذي ورد عليه من اللجنة والآن الرأي للمجلس الكريم . الأستاذ محمد رسول الكيلاني .

السيد محمد رسول الكيلاني
بسم الله الرحمن الرحيم يا سيدي لي تعليق على شطب الجامعات المادة ٢٥ تعلق بطرفين هناك رئيس الجامعة وهناك آخرين العاملين في الجامعة بالنسبة لرئيس الجامعة الوحيد الذي يحتاج الى ارادة ملكية سامية لتعيينه رئيساً للجامعة هو رئيس الجامعة لذلك جاءت المادة ٢٥ جاءت على ان يقترن قراره بالارادة الملكية السامية اذا كان تعيين الشخص الذي انتهت خدماته قد اقترن بها في الفقرة (ز) من مشروع الحكومة جاء من صلاحيات مجلس الأمناء تحت الفقرة (ز) من المادة ٤ تنصيب شخص او اكثر لرئاسة الجامعة . لما دام ان رئيس الجامعة يعين بأرادة ملكية سامية واذا الغينا هذه المادة كيف تنهي خدماته هذه المادة متعلقة بطرفين وليست بطرف واحد هل يجتهد والنص امامنا ؟

معالي المقرر
سيدي فيما يتعلق برئيس الجامعة ان الذي يملك التعيين هو الذي يملك انتهاء الخدمة وهو مبدأ تفره المحاكم ومحكمة العدل العليا وما دام هذا المبدأ مقرر لا حاجة للنص عليه على أساس من ان هذا المبدأ معنول به ومطبق في المملكة من قريب اما القول كيف ينهي فهذا العلاج موجود .

الأستاذ اسحق الفرخان
أوافق الأستاذ ابو محمد فحبيب بك الرشدان على ما ذهب اليه طبعاً ونتعلم منه النواحي القانونية لكن هناك نص صريح في قانون الجامعات المادة ١١ تتعلق برئيس الجامعة حصراً فتقول فيمن يتعين رئيساً للجامعة ان يكون اردني الجنسية وان يكون قد شغل رتبة الاستاذية ويكون تعيينه بأرادة ملكية سامية بتنصيب من مجلس التعليم العالي لمدة اربع سنوات ويجوز تجديددها مرة واحدة وعند انتهاء خدمة رئيس الجامعة له ان يستمر في منصب الاستاذية في الجامعة وبأعلى مرتبتها فإذا قال له مجلس التعليم العالي تنحى عن رئاسة الجامعة فله اما ان يذهب الى بيته او ان يبقى كأستاذ في الجامعة وهذا ما حدث مع كثير من رؤساء الجامعات واختلفت

ان المادة ٢٥ ان المشروع يقصد الاستاذ في الجامعة وليس رئيس الجامعة لكن اساتذة الجامعة كان من يرقى الى رتبة استاذ كان يصدر بترقية ارادة ملكية سامية ولذلك كانت هذه المادة ولذلك لا خير من حذف هذه المادة ورغم انها اخذت عشر اجتماعات في اللجنة القانونية ولجنة التربية نقاش مستفيض لمدة ٤٠ ساعة وهذه المادة اخلت وقت طويل الحقيقة ، شكر الأستاذ محمد رسول

دولة رئيس المجلس
السيد محمد رسول الكيلاني
مثل ما تفضل سعادة الأخ ابو محمد الذي يملك حق التعيين هو الذي يملك حق العزل فاذا استعرضنا كثير من القوانين هناك نص أعطى حق مالك التعيين حق العزل بالنص القانوني والا لما جاءت القوانين الا بقول يعين بدون ان يقال يعزل او تنهى خدماته لظالم النص القانوني امامنا واضح يتم انها الخدمة بأرادة ملكية سامية قدرتنا بالمستقبل تساؤلات كثيرة فيما اذا احد رؤساء الجامعات رفض ان يستقيل لماذا لا نستند على النص بدلاً من الاجتهاد والنص واضح .

دولة رئيس المجلس
السيد محمد الفرخان
شكراً ابو العبد اصبح رأيك واضحاً الأستاذ حمد الفرخان لا شك ان الموضوع في النص القانوني امر جيد ولكن اذا كان الاستنتاج الواضح البديهي لا يستدعي النص لعدالة لا ضرورة لثل هذا النص اميل الى تأييد فكرة مقرر اللجنة وقرار اللجنة والاكتفاء بالفاء المادة ٢٥ دون اي نص اضافي يتعلق برئيس الجامعة .

دولة رئيس المجلس
شكراً اذن الآن امامنا قرار اللجنة وتوصيتها بقبول هذه التعديلات لدينا اقتراح فردي من الأخ محمد رسول ، هل هناك من يؤيده ؟ مع الأسف لم يؤيده احد ولم يثنى عليه اذاً للمجلس الكريم يوافق على ترصية اللجنة المشتركة رجاء من يوافق يرفع يده ؟

موافقون
الجميع وشكراً .
(وهذا هو نص القانون كما اقراه المجلس وبالصيغة التي سعاد فيها الى مجلس النواب) .

لجنة اعيان المجلس

مجلس الأعيان

الرقم م ق/٢٢/١٩٩٢
التاريخ ١٩٩٠/٨/١٢
الموافق ١٤١١/١/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

بالإشارة إلى كتاب معاليكم م ق/٢٢/١٧٢١ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٦
قرر مجلس الأعيان في جلسته الثالثة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٧ ،
الموافقة على قبول مشروع قانون الجامعات الأردنية كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات عليه والذي سبق
لمجلس النواب رفضه .
لذا ، فإنني أعيد لمعاليكم مشروع القانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس الأعيان ، رجاء التكرم
بعرضه على مجلسكم الموقر . لإجراء المقتضى .

واقبلوا احترامي ،،

رئيس مجلس الأعيان
أحمد اللوزي

نسخة / لمدير شؤون مجلس الأعيان
نسخة / لملك اللجنة المشتركة
(القانونية ولجنة التربية والتعليم)

مشروع قانون الجامعات الأردنية

لسنة ١٩٩٠

التعديلات التي أجراها مجلس الأعيان على مشروع القانون

أولا : المادة (٢) المعدلة للمادة (٥) من القانون الأصلي :
أ- وافقت اللجنة على قبول الفقرة (ج) كما وردت من الحكومة بالمشروع .
ب- تعديل الفقرة (د) من المادة (٢) من المشروع على الوجه التالي :

١٨

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم مجرى الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية .

(إضافة عبارة (لمدد محددة) بعد عبارة (عند الضرورة) الواردة فيها .

ثانيا : المادة (٣) المعدلة للمادة (٦) من القانون الأصلي :

١- الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من الحكومة بالمشروع .
٢- تعديل الفقرة (ب) وذلك إضافة العبارة (بتنسيب من مجلس الوزراء) بعد عبارة (بإرادة ملكية
سامية) الواردة فيها .

٣- الموافقة على الفقرات ح ، د ، هـ ، و ، كما وردت من الحكومة بالمشروع .

ثالثا : المادة (٤) المعدلة للمادة (٧) من القانون الأصلي :

١- الموافقة على الفقرة (أ) كما وردت من الحكومة بالمشروع .
٢- تعديل الفقرة (ب) بشطب كلمة (رسم) والاستعاضة عنها بكلمة (اقرار) .
٣- الموافقة على الفقرات ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط ، كما وردت من الحكومة بالمشروع .
٤- شطب الفقرة (ي) وإعادة ترقيم ما بعدها .
٥- ثم قررت اللجنة إضافة الفقرتين التاليتين إلى المادة نفسها .

الفقرة ل-

التنسيب إلى مجلس التعليم العالي بمقادير الرسوم التي تتقاضاها الجامعة من الطلبة .

الفقرة ل-

مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة للمجلس اقرار الرسوم والاجور التي تتقاضاها الجامعة من أي من
خدماتها . وإعادة ترقيم الفقرة الأخيرة .

رابعا : المادة (٥) المعدلة للقانون الأصلي :

١- وافقت اللجنة على البنود :

أولا : موافقة عليه كما ورد بالمشروع .

ثانيا : موافقة عليه كما ورد بالمشروع .

رابعا : موافقة عليه كما ورد عليه المشروع .

٢- وفيما يتعلق في البند الثالث قررت اللجنة إلغاء المادة (٢٥) من القانون الأصلي .

السيد الأمين العام ب - قرار اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم

رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/٨/٥ حول تشريع قانون معدل لقانون التعليم

العالي لسنة ١٩٩٠ .

دولة رئيس المجلس الآن تأتي للقرار الآخر قرار رقم (٢)

السيد المقرر قرار رقم (٢)

١٩

لجنة الأعيان

مجلس الاعيان

اجتمعت اللجنة المشتركة من اللجنتين القانونية ولجنة التربية والتعليم لمجلس الاعيان بتاريخ ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ / ٧ / ١٩٩٠ ، ١ و ٢ و ٤ و ٥ / ٨ / ١٩٩٠ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشيدان وبحضور اصحاب المعالي والسعادة : السادة : بشير الصياغ ، الدكتور خليل السالم ، محمد رسول الكيلاني ، الدكتور اسحق الفرعان ، الدكتور سعيد التل ، السيدة ليلى شرف ، محمد عودة القرعان ، طارق علاء الدين ، الدكتور داود حنانيا ، الدكتور كمال الشاعر ، حسني عايش .

وقد شارك في بعض الاجتماعات كل من معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور محمد حمدان ومعالي وزير الشؤون البرلمانية سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وسعادة رئيس اللجنة القانونية لمجلس النواب السيد حسين مجلي .

كما وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة كل من رؤساء الجامعات الاردنية التالية : رئيس الجامعة الاردنية الدكتور محمود السمره ونائبه الدكتور عيد دحيات ورئيس جامعة اليرموك الدكتور علي محافظة ورئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الدكتور كامل العجلوني وعطوفة أمين عام مجلس الامة الاستاذ صالح الزعبي .

وذلك للنظر في مشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ المحال الى اللجنة لدراسته واعطاء القرار المناسب بشأنه والذي رفضه مجلس النواب الموقر .

وبعد المناقشة والمناقشة في مشروع القانون قررت اللجنة اجراء التعديلات التالية عليه وهي :

المادة (١)

وافقت اللجنة عليها كما وردت من الحكومة بالمشروع .

المادة (٢)

وافقت اللجنة عليها كما وردت من الحكومة بالمشروع مع تعديل تعريف الامين العام بالقانون الاصلي ليكون على الوجه التالي :-

الامين العام

أمين عام المجلس

المادة (٣)

وافقت اللجنة عليها كما وردت من الحكومة بالمشروع

المادة (٤)

قررت اللجنة صياغتها على الشكل التالي وتقدمها بدلاً من المادة (٦) :

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للفترة العادية الاولى المقعدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجريا الموافق ١٩٩٠ / ٨ / ١٩ ميلادية .

المادة ٤ - تشكيل مجلس التعليم

تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

١ - ينشأ مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) ويشكل على النحو التالي :-

١. رئيس الوزراء
٢. وزير التربية والتعليم
٣. وزير التخطيط
٤. رؤساء مجالس أمناء الجامعات الاردنية
٥. رؤساء الجامعات الاردنية
٦. الامين العام
٧. أربعة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص

أحدهم رئيس جامعة أهلية . أعضاء

ب - يعين الأعضاء المنصوص عليهم في البند ٧ من الفقرة (أ) من هذه المادة بأرادة ملكية سامية بناء على تنسيب من مجلس الوزراء ولدة أربع سنوات قابلة للتجديد .

أما المادة (٤) من المشروع والمتعلقة بالبند (٦) من المادة (٤) من القانون الاصلي فقد قررت اللجنة نقل هذه الصلاحية الى صلاحيات ومسؤوليات الوزراء الواردة بالمادة (٧) .

وبعد أن شكلت اللجنة مجلس التعليم العالي قامت باعطائه الصلاحيات والمسؤوليات بالمادة (٥) التالية :

المادة (٥)

يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات الآتية :

- أ . التخطيط المتكامل للتعليم العالي في ضوء احتياجات المجتمع بما في ذلك التخطيط لإنشاء مؤسسات التعليم العالي وتحديد حجم هذا التعليم ولوعه ومستوياته ودرجاته وتوزيعه الجغرافي وأساليب تطوير نظمته ووسائله وتخصصاته ومناهجه وسياسة القبول فيه .
- ب . "أخذت من المادة (٤) من القانون الاصلي" دعم استقلال الجامعات عن طريق مجالسها وأجهزتها والتنسيق بينها في مختلف المجالات .
- ج . "أخذت من المادة (٤) من القانون الاصلي" الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في الملكية والقرار بقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس والتعديلات التي تطرأ عليها والتنسيق فيما بينها .

مكتبة العدل

- د. أقرت من المادة (٧) من مشروع الحكومة " أقرت أسس قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية العامة بأنواعها التي يسمح للحاصلين عليها بالالتحاق بتلك المؤسسات .
- د. أقرت من المادة (٧) من مشروع الحكومة " توزيع عائدات الرسوم والضرائب المخصصة للجامعات عليها .
- و. أقرت من قبل اللجنة " تحديد أعداد الطلبة الذين يقبلون سنوياً في حقول التخصص في مؤسسات التعليم العالي .
- ز. أقرت من المادة (٧) من مشروع الحكومة " أقرت الرسوم التي تتقاضاها مؤسسات التعليم العالي من الطلبة .
- ح. أقرت من المادة (٧) من مشروع الحكومة " الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية ومعادلة شهاداتها وتشكيل اللجان المختصة بذلك ، ونشر الجداول الخاصة بتلك الجامعات والمؤسسات وأي تعديل يطرأ عليها بالإضافة أو الحذف في الجريدة الرسمية .
- ط. أقرت من المادة (٤) من القانون الأصلي " الإشراف على المعاهد العالية الحكومية والتي كانت تابعة لوزارة التعليم العالي وتحديد الجهة التي يباشر بها تحقيق أغراضها .
- هذه الفقرة جديدة أضيفت من قبل اللجنة " .
- أما المادة (٥) من المشروع فقد حلت محلها المادة (٦) التالية :
- المادة (٦)
- تلقى المادتان (٥) و (٦) من القانون الأصلي :
- أولاً : " وأقرت اللجنة على إلغاء المادة (٥) من القانون الأصلي وقررت الاستعاضة عنها بالنص التالي :
- النص :
- (يتولى الأمين العام الإشراف على الجهاز الإداري والمالي وفقاً لأحكام القانون والأنظمة) .
- ثانياً : وأقرت اللجنة على إلغاء المادة (٦) من القانون الأصلي حسبما وردت بالمشروع .
- المادة ٦ -
- الواردة بالمشروع فقد نقلت وأصبحت تأخذ رقم المادة (٤) .
- المادة ٧ -
- الواردة بالمشروع فقد نقلت وأصبحت تأخذ رقم المادة (٤) ونحت عنوان صلاحيات المجلس ومسؤولياته .

أما المادة (٧) التي وضعتها اللجنة فهي على الشكل التالي :

المادة ٧ -

- صلاحيات ومسؤوليات الوزارة
- مع مراعاة ما ورد بالمادة (٥) من هذا القانون
- أ. تتولى الوزارة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :
١. الإشراف المباشر على التعليم العالي غير الجامعي لإعداد القوى البشرية الفنية المدربة اللازمة لخطط التنمية والتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الأخرى التي تضطلع بمهام مشابهة .
- ب. أقرت من المادة (٤) من القانون الأصلي " عقد الاتفاقيات والمتعلقة بالتعليم العالي وتبادل المعلومات الخاصة بذلك مع الاطوار العربية والدول الأخرى .
- ج. أقرت من المادة (٤) من القانون الأصلي " الإشراف على شؤون الوافدين إلى المملكة والمولدين منها من الطلبة والوفود العلمية بالتعاون مع الجهات المختصة ، وتتولى شؤون المبعوثين من الطلبة الأردنيين إلى مؤسسات التعليم العالي في المملكة .
- د. أقرت من المادة (٤) من مشروع الحكومة " تنظيم أعمال مكاتب خدمات الطلبة والإشراف على شؤونها وتقديم أداؤها .
- هـ. أقرت من المادة (٤) من القانون الأصلي " أما المادة (٨) الواردة بالمشروع فقد قررت اللجنة إعادة صياغتها على الشكل التالي :
- المادة (٨)
- أ. ينقل إلى المجلس موظفو وزارة التعليم العالي العاملون فيها الذين لهم علاقة بالصلاحيات والمسؤوليات المناطة به بموجب المادة (٥) من هذا القانون .
- ب. كما ينقل إلى الوزارة الموظفون العاملون من لهم علاقة بالصلاحيات والمسؤوليات المبينة في المادة (٧) من هذا القانون .
- المادة (٩)
- تلقى المادة (١٠) من القانون الأصلي .
- وأقرت اللجنة عليها كما وردت من الحكومة بالمشروع .

لجنة الأعيان

مجلس الاعيان

المادة (١٠) :

قررت اللجنة اضافتها للمشروع على الوجه التالي :
تبلى الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجب احكام القانون الاصلي سارية المفعول الى أن تعدل أو يستبدل بها غيرها .

المادة (١١)

يعدل القانون الاصلي بإعادة ترقيم المواد .
وإن ما قامت اللجنة به من مناقلة لبعض المواد وتقديم البعض وتأخيرها إنما لوضعها في الترتيب القانوني مثل مادة تشكيل المجلس ثم وضع الصلاحيات والمسؤوليات له . كما قامت بدمج بعض الفقرات وترتيبها من حيث الاعمال القانوني والصلاحيات المناسبة مثلما وقع بالمادة (٤) وبالمادة (٥) حيث رتب ما يتعلق بصلاحيات مجلس التعليم العالي وصلاحيات الوزارة .
وإذا تضحى اللجنة قرارها بين يدي مجلسكم الكريم ، مرفقة لكم الشكل النهائي لمشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ .
لتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

اللجنة المشتركة
القانونية والتربية والتعليم

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي

لسنة ١٩٩٠

الصفة التي وضعها اللجنة المشتركة لمجلس الاعيان

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ ويقرأ مع القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢٤

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجريا الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية .

المادة ٢ -

تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء التعريف المخصص لكل من (الوزارة) و(الوزير) و(الامين العام)

الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-
الوزارة - وزارة التربية والتعليم
الوزير - وزير التربية والتعليم .
الامين العام - امين عام المجلس .

المادة ٣ -

يلغى العنوان (وزارة التعليم العالي) الواردة قبل المادة (٤) من القانون الاصلي .

المادة ٤ -

تشكيل مجلس التعليم العالي
تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء نص كل من الفقرتين (أ) و (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ. ينشأ مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) ويشكل على النحو التالي :-
١. رئيس الوزراء
٢. وزير التربية والتعليم
٣. وزير التخطيط
٤. رؤساء مجالس أمناء الجامعات الاردنية
٥. رؤساء الجامعات الاردنية
٦. الامين العام
٧. أربعة أشخاص من ذوي الخبرة

والاختصاص أحدهم رئيس جامعة أهلية أعضاء

ب. يمين الاعضاء المنصوص عليهم في البند (٧) من الفقرة (أ) من هذه المادة بإرادة ملكية سامية بناء على تنسيب من مجلس الوزراء ولمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد.

المادة ٥ -

يعتلى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات الآتية :
أ. التخطيط العلمي المتكامل للتعليم العالي في ضوء احتياجات المجتمع بما في ذلك التخطيط لانشاء مؤسسات التعليم العالي وتجهيزها هذا التعليم وتوزيعه ومستوياته ودرجاته وتوزيعه

٢٥

تعدله عن الاصل

مجلس الأعيان

الجغرافي وأساليب تطوير نظمته ووسائله وتخصصاته ومناهجه وسياسة القبول فيه .

"أخذت من المادة (٤) من القانون الأصلي"

ب . دعم استقلال الجامعات عن طريق مجالسها وأجهزتها والتنسيق بينها في مختلف المجالات .

"أخذت من المادة (٤) من القانون الأصلي"

ج . الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة وأقرار حقول التخصص في مختلف

المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ عليها والتنسيق فيما بينها .

"أخذت من المادة (٧) من مشروع الحكومة"

د . اقرار أسس قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية

العامة بأنواعها التي يسمح للحاصلين عليها بالالتحاق بتلك المؤسسات .

"أخذت من المادة (٧) من مشروع الحكومة"

هـ . توزيع عائدات الرسوم والضرائب المخصصة للجامعات عليها .

"أضيفت من قبل اللجنة"

و . تحديد أعداد الطلبة الذين يقبلون سنويا في حقول التخصص في مؤسسات التعليم العالي .

"أخذت من المادة (٧) من مشروع الحكومة"

ز . اقرار الرسوم التي تتقاضاها مؤسسات التعليم العالي من الطلبة .

"أخذت من المادة (٧) من مشروع الحكومة"

ح . الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية ومعادلة شهاداتها وتشكيل اللجان

المختصة بذلك ونشر الجداول الخاصة بتلك الجامعات والمؤسسات وأي تعديل يطرأ عليها بالإضافة أو

الحذف في الجريدة الرسمية .

"أخذت من المادة (٤) من القانون الأصلي"

ط . الاشراف على المعاهد العالية الحكومية والتي كانت تابعة لوزارة التعليم العالي وتحديد الجهة

التي يناط بها تحقيق أغراضها .

هذه الفقرة جديدة أضيفت من قبل اللجنة .

المادة (٦) -

تلغى المادتان (٥) و (٦) من القانون الأصلي .

أولا : وافقت اللجنة على إلغاء المادة (٥) من القانون الأصلي وقررت الاستغناء عنها بالنص التالي :

النص : يتولى الأمين العام الاشراف على الجهاز الإداري والمالي للمجلس وفقا لاحكام القوانين

واللائحة .

٢٦

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم مجرى الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية

ثانيا : وافقت اللجنة على إلغاء المادة (٦) من القانون الأصلي حسبما وردت بالمشروع .

المادة (٧) : صلاحيات ومسؤوليات الوزارة

مع مراعاة ما ورد بالمادة (٥) من هذا القانون تتولى الوزارة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :

أ . الاشراف المباشر على التعليم العالي غير الجامعي لاعداد القوى البشرية الفنية المدربة اللازمة

لخطط التنمية ، والتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الاخرى التي تضطلع بمهام مشابهة .

"أخذت المادة (٤) من القانون الأصلي"

ب . عقد الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم العالي وتبادل المعلومات الخاصة بذلك مع الاقطار العربية والدول

الاخرى .

"أخذت من المادة (٤) من القانون الأصلي"

ج . الاشراف على شؤون الوافدين الى المملكة والمولدين منها من الطلبة والوفود العلمية بالتعاون مع

الجهات المختصة وتتولى شؤون المبعوثين من الطلبة الاردنيين الى مؤسسات التعليم العالي في

المملكة .

"أخذت من المادة (٤) من مشروع الحكومة"

د . تنظيم اعمال مكاتب خدمات الطلبة والاشراف على شؤونها وتقييم ادائها .

"أخذت من المادة (٤) من القانون الأصلي"

المادة (٨) :

أ . ينتقل الى المجلس موظفو وزارة التعليم العالي العاملون فيها الذين لهم علاقة بالصلاحيات

والمسؤوليات المناطة به بموجب المادة (٥) من هذا القانون .

ب . كما ينتقل الى الوزارة الموظفون العاملون من لهم علاقة بالصلاحيات والمسؤوليات المبينة في المادة

(٧) من هذا القانون .

المادة (٩) :

تلغى المادة (١٠) من القانون الأصلي .

المادة (١٠) :

تبقى الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجب احكام القانون الأصلي سارية المفعول الى أن تعدل أو

يستبدل بها غيرها .

المادة ١١ -

يعدل القانون الأصلي باعادة ترقيم المواد .

اللجنة المشتركة

(اللجنة القانونية ولجنة العربية والتعليم)

٢٧

تكملة من الأصول

١- كتاب
الم
٢- كتاب
علم
٣- مش
٤-
٥- قرار
٦- القا
٧- القا
٨- القا
٩- القا
١٠- القا
١١- القا
١٢- القا
١٣- القا
١٤- القا
١٥- القا
١٦- القا
١٧- القا
١٨- القا
١٩- القا
٢٠- القا
٢١- القا
٢٢- القا
٢٣- القا
٢٤- القا
٢٥- القا
٢٦- القا
٢٧- القا
٢٨- القا
٢٩- القا
٣٠- القا
٣١- القا
٣٢- القا
٣٣- القا
٣٤- القا
٣٥- القا
٣٦- القا
٣٧- القا
٣٨- القا
٣٩- القا
٤٠- القا
٤١- القا
٤٢- القا
٤٣- القا
٤٤- القا
٤٥- القا
٤٦- القا
٤٧- القا
٤٨- القا
٤٩- القا
٥٠- القا
٥١- القا
٥٢- القا
٥٣- القا
٥٤- القا
٥٥- القا
٥٦- القا
٥٧- القا
٥٨- القا
٥٩- القا
٦٠- القا
٦١- القا
٦٢- القا
٦٣- القا
٦٤- القا
٦٥- القا
٦٦- القا
٦٧- القا
٦٨- القا
٦٩- القا
٧٠- القا
٧١- القا
٧٢- القا
٧٣- القا
٧٤- القا
٧٥- القا
٧٦- القا
٧٧- القا
٧٨- القا
٧٩- القا
٨٠- القا
٨١- القا
٨٢- القا
٨٣- القا
٨٤- القا
٨٥- القا
٨٦- القا
٨٧- القا
٨٨- القا
٨٩- القا
٩٠- القا
٩١- القا
٩٢- القا
٩٣- القا
٩٤- القا
٩٥- القا
٩٦- القا
٩٧- القا
٩٨- القا
٩٩- القا
١٠٠- القا

مجلس الأعيان

قوله: اللجنة المحددة (القانونية والفنية والتعليم)	مشاريع القوانين	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الأصلي
انظر قول: اللجنة رقم (١)	رقص مشروع الثامن	المادة (٤) يُلغى نص الفقرة (١) من المادة (٤١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: ١- تتكفل شؤون المواطنين إلى الملكة وإثنين منها من الطلبة والوفود العلمية بالتعاون مع الجهات المختصة.	المادة (٤) ١- تتكفل شؤون المواطنين إلى الملكة وإثنين منها من الطلبة والوفود العلمية بالتعاون مع الجهات المختصة. ٢- تتكفل أعمال مختلف قطاعات الطلبة والإشراف على شؤونها وتقديم الخدمات المالية وتنفذه في البلاد.
			٣- يقرن الوزير الأمرات على الجهاز الإداري والمالي للوزارة والوزراء التابعة لها وذلك وفقاً لأحكام القانون والأنظمة المعمول بها. ٤- لا يجوز أن يقرض أي من مسؤوليها المضمون عليها في هذا القانون والأنظمة العامة ضماناً يتوجب إلى الإذن العام ومقتضى القيودات التي أبزارة.

ومحضر الجلسة الثالثة من الدورة، وتنشأ في الدورة العادية الأولى المزمعة يوم الثلاثاء ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٨٧ م.

[illegible]

هكذا عبث بالذئبول

١

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

مجلس
مجلس
١٩/٢٧

أحمد الخليل
وغيره
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

مجلس الأعيان

قرار اللجنة المتدخلة (التأديبية والتربية والتعليم)	قرار الأعيان	لائحة كما وردت في المشروع	لائحة كما وردت في القانون الأصلي
اتخذ قرار اللجنة رقم (١)	رفض مشروع القانون	<p>المادة (٧)</p> <p>ينفي نص المادة (٨) من القانون الأصلي ويتعاضد عنه بالنص التالي:</p> <p>١- يتولى المجلس المساهمات والمسؤوليات التالية :-</p> <p>ب- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي .</p> <p>ج- الموافقة على مختلف المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ علىها والتسويق فيما بينها .</p> <p>د- الإقرار بامس قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية العامة بأوراها التي يسمح للماصلين عليها بالانحاق بلك المؤسسات .</p>	<p>المادة (٨)</p> <p>يتولى المجلس المساهمات والمسؤوليات التالية :-</p> <p>١- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة وعلى أنواع الدراسات في كل منها .</p> <p>ب- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة واقتراح اأوراثها ووضعها في خطة عامة واحدة .</p> <p>ج- الإقرار بحول التخفيض في مختلف المستويات التي تدرس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة والتسويق فيما بينها ووقف حقول التخفيض عند أو اعادوا كليا أو جزئيا وذلك في ضوء الحاجات المتغيرة .</p>

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجيرة الموافق ١٩٩٠/٨/٧ ميلادية

قرار اللجنة المتدخلة (التأديبية والتربية والتعليم)	قرار الأعيان	لائحة كما وردت في المشروع	لائحة كما وردت في القانون الأصلي
اتخذ قرار اللجنة رقم (١)	رفض مشروع القانون	<p>١- تحديد أعداد الطلبة الذين يقبلون سنويا في حقول التخفيض في مؤسسات التعليم العالي .</p> <p>٢- تحديد الرسوم التي تعاقبها مؤسسات التعليم العالي من الطلبة .</p> <p>٣- تحديد الرسوم والحدود التي تعاقبها مؤسسات التعليم العالي عن أي من خدماتها .</p>	<p>١- تغيير مساهمات الأوراث لاسم الجامعات وتحديد أسس توزيعها واستقلال أسسها .</p> <p>٢- قبول البعثات والفتح لمؤسسات التعليم العالي .</p> <p>٣- الإقرار بامس قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية العامة بأوراها التي يسمح للماصلين عليها بالانحاق بلك المؤسسات .</p> <p>٤- تحديد أعداد الطلبة الذين يقبلون سنويا في حقول التخفيض في مؤسسات التعليم العالي .</p> <p>٥- تحديد الرسوم التي تعاقبها مؤسسات التعليم العالي من الطلبة وتحديد رسوم الحدو للمالية في المستشفيات والراكز الطبية التابعة لها وفي نفس النظم والحدود .</p> <p>٦- الإقرار بالامس العامة لحدول التخفيض على اختلاف مستوياتها ودرجاتها في مؤسسات التعليم العالي وتكون بلك الأسس .</p> <p>٧- متابعة التطوير السنوية لمؤسسات التعليم العالي لتقديم أبحاثها ونماذجها لدراسة احتياجات في برامج قومية عالية في تنمية لدراسة أي لحدول التخفيض في أية مؤسسة تعليم عال في خارج المملكة كما حدو لامية إلى ذلك .</p> <p>٨- اقرار الميزانية السنوية للخدمات .</p>

لنكننا عنه الأصل

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

مجلس الأعيان

قرار اللجنة المختصة (القانونية والتربية والتعليم)	مجلس الأعيان	اللائحة كما وردت في المشروع	اللائحة كما وردت في القانون الأساسي
اتخذ قرار اللجنة رقم (١)	رئيس مجلس الأعيان	<p>(٢) اللائحة</p> <p>يقرر نص اللائحة (١) من القانون الأساسي ويتماشى مع بالنص التالي:-</p> <p>(١) اللائحة</p> <p>١- تتولى الوزارة جميع الملحقات والاختصاصات التي كانت تمارسها وزارة التعليم العالي والتربية بما بموجب أي تشريع معمول به .</p> <p>٢- يظل الموظفين يساند المعلمين في وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وفقا لحكم نظام الخدمة المدنية المعمول به .</p>	<p>(١) اللائحة</p> <p>١- تتولى الوزارة جميع الاختصاصات المتعلقة بولايات التعليم العالي والتربية بما بموجب أي تشريع معمول به .</p> <p>٢- يظل الموظفين يساند المعلمين في وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وفقا لحكم نظام الخدمة المدنية المعمول به .</p> <p>٣- يظل الموظفون يساند المعلمين في وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وفقا لحكم نظام الخدمة المدنية المعمول به .</p>

قرار اللجنة المختصة (القانونية والتربية والتعليم)	مجلس الأعيان	اللائحة كما وردت في المشروع	اللائحة كما وردت في القانون الأساسي
اتخذ قرار اللجنة رقم (١)	رئيس مجلس الأعيان	<p>(١) اللائحة</p> <p>تتولى اللائحة (١) من القانون الأساسي .</p> <p>(١) اللائحة</p> <p>١- تتولى الوزارة جميع الملحقات والاختصاصات المتعلقة بولايات التعليم العالي والتربية بما بموجب أي تشريع معمول به .</p> <p>٢- يظل الموظفين يساند المعلمين في وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وفقا لحكم نظام الخدمة المدنية المعمول به .</p>	<p>(١) اللائحة</p> <p>١- تتولى الوزارة جميع الاختصاصات المتعلقة بولايات التعليم العالي والتربية بما بموجب أي تشريع معمول به .</p> <p>٢- يظل الموظفين يساند المعلمين في وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وفقا لحكم نظام الخدمة المدنية المعمول به .</p> <p>٣- يظل الموظفون يساند المعلمين في وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وفقا لحكم نظام الخدمة المدنية المعمول به .</p>

مجلس الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجيرة الموافق ٨/٧/١٤١٠ ميلادية.

تمت كتابته عنه الأول

دولة رئيس المجلس

إذا سمحت لي أن أتكلّم بصفتي عضواً في المجلس وليس مقرراً للجنة .
لأنك مقرر اللجنة وعضو في اللجنة المشتركة أعطيك الحق بعدين من
يريد أن يتكلّم الآن : دولة السيد بهجت التلهوني - معالي السيد عاكف
الفايز ، الاستاذ حمد الفرخان ، الاستاذ أكرم زعيتير ، معالي (أبو
العبد) محمد رسول الكيلاني ، ومعالي الدكتور ، اسحق الفرخان . ستة
متكلمين ، والمقرر سوف يتكلّم لكن بعد الاستماع الى الأخوان لتوضيح
الموقف في النظام الداخلي إن مقرر اللجنة هو الذي يدافع عن قراراتها
ويعرضها على المجلس ولذلك بالآخر إذا رأيتم أن نعطي الكلام سوف
يتكلّم ، الآن دولة الاستاذ بهجت التلهوني .

دولة السيد بهجت التلهوني

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

اخواني وزملائي الكرام

سلام الله عليكم وبعد

فقد تصلحت مشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ والاسباب الموجبة لتشريعته .
وقرأت قرار اللجنة المشتركة القانونية والتربية والتعليم رقم ٢ لمجلس النواب الموقر . وقرأت قرار اللجنة المشتركة
القانونية والتربية والتعليم رقم ٢ لمجلس الاعيان الموقر . واني اتقدم بالشكر لرئيس واعضاء اللجنتين على الجهد
المتواصل الذي بذلوه .

وبعد ذلك قرأت بعنق وقعن قانون التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ فوجدت فيه وفي موادته نقلة
حضارية معاصرة واسعة ، تتلاقى مع مسيرة معظم الدول العربية ، التي يوجد في بلادها أكثر من جامعتين
وحديثاً أخذت اليمن بعد الوحدة وزارة التعليم العالي لوجود جامعتين جامعة في صنعاء وجامعة في عدن .
وذلك من اجل التخطيط العلمي المتكامل للتعليم العالي .

ان انشاء وزارة التعليم العالي عام ١٩٨٥ اعطى مردوداً طيباً لخدمة طلابنا في الخارج ولؤنسائنا
العلمية ، وجامعاتنا الاردنية - وكليات المجتمع ونهضتنا التربوية .

لقد نصت المادة الثالثة من قانون التعليم العالي ما يلي : تنشئة مواطنين مؤمنين بالله ، متمينين لوطنهم
ومرجعهم ، الخ .

واختصاصات وزارة التعليم العالي واضحة في المادة (٤) من قانون التعليم ومن قرأتمها -- لا تجد فيها ما
يس استقلال الجامعات بل جاءت الفقرة الثانية من نفس المادة تؤكد بصراحة على ان من مسؤوليات الوزارة دعم
الاستقلال الذاتي للجامعات عن طريق مجالسها واجهزتها ، والتنسيق بينها في مختلف المجالات .

ومن مهام وزارة التعليم العالي التخطيط العلمي المتكامل للتعليم العالي .
وانجزت وزارة التعليم العالي مخططاً دراسياً علمياً مميّزاً لكليات المجتمع ، وضعت لكل ذلك معايير
دقيقة ، هي معايير الاعتماد العام ، والاعتماد الخاص ، فاستطاعت ان ترفع من مستوى تلك الكليات لتجعلها
قادرة على القيام برسالتها ، واستطاعت ان تقيم جسوراً بين هذه الكليات المعتمدة والجامعات ينتقل منها عدد
محدود بعد توفّر شروط معينة فيهم .

اما الفقرة التاسعة من المادة الرابعة وهي التي تنص على الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم
الأجنبية، ومعادلة شهادتها ، لقد بدلت وزارة التعليم العالي جهراً كبيرة حتى اصيحت مرجعاً في هذا المجال
لبعض الدول العربية تطلب من الوزارة التعليمات والتشريعات التي وضعتها الوزارة .

انني ارى بأن بقا القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ ووزارة وزير التعليم العالي اصبح للتعليم والتعليم
العالي والتخطيط العلمي الموحد وعلينا ان نسير الى الامام لا ان نرجع الى الوراء فالاسباب التي احدثت وزارة
التعليم العالي عام ١٩٨٥ ما زالت قائمة ، فأذا اردنا مزيداً وضروية للتعديل فنعدل الاصل ولا نلقيه الاصل هو
هذا القانون . ولا يرد في هذا المجال اي مساس او سلب لاستقلالية الجامعات الاردنية بوجود وزارة التعليم العالي
فلو كانت الوزارة تمهد من استقلالية الجامعات لكانت وزارة العدل تمهد من استقلالية القضاء .

ان الغاء وزارة التعليم العالي واناطة كامل مسؤولياتها وصلاحياتها واعمالها الى وزارة التربية والتعليم
والمسؤولة عن التعليم العام والذي يختلف بطبيعته ومشكلاته واهدافه عن التعليم العالي ، والذي يشكل عبئاً
يشغل وزارة التربية والتعليم من القيام بواجباتها الأصلية ، فكيف اذا فرضنا عليها ان تقوم بواجبات التعليم
العالي .

لكل ما تقدم فأني لا اوافق اللجنة المشتركة لمجلس الاعيان على قرارها والسلام عليكم .

لجنة التعليم العالي

مجلس الأعيان

شكراً دولة بهجت بك معالي الأستاذ عاكف الفايز
لم اطلب الكلام

شكراً الأستاذ حمد الفرحان

دولة الرئيس الاخوان الاعيان لا بد لي قبل ملاحظاتي ان اذكر نقطة لما تكرم به العين دولة السيد بهجت التلهوني ، ورأيه حكيم ونتائج من تجربة وأقدرة ولكن هناك قانون في الادارة العامة بكل العالم اذا خلقت مؤسسة فإن مهمتها الأولى ان تكسب لنفسها وتخلق لنفسها دوراً تقوم به ولا يتم هذا الدور الا بالتفاوض على مسار مصالح الآخرين لذلك انا اعتقد ان الغاء وزارة التعليم العالي كما ورد في هذا القانون امر يدعم استقلال الجامعات بدون ادنى شك لأنه يزيل تلك المؤسسة التي دورها الوحيد عندما توجد ان تخلق لنفسها مهمات وصلاحيات فأرجو من دولة العين المحترم ان يسمح اتفاق أو الغاء وزارة التعليم العالي هو حقيقة دعم لاستقلال الجامعات بصورة غير مباشرة بعد ذلك هناك ثلاث نقاط على تفصيل قرار اللجنة بعضها استيضاح الأول من الصفحة الثالثة في انشاء مجلس يسمى مجلس التعليم العالي ورد في السطر الثالث في الرقم الرابع والخامس منه الصفحة الثالثة البند الرابع الفقرة أ رؤساء مجالس امناء الجامعات الأردنية والخامس رؤساء الجامعات الأردنية انا اقر ذلك ولكن اتساءل هل يقصد من ذلك الجامعات الأردنية الرسمية لا الرسمية والأهلية اعتقد ان المقصود الرسمية اذا كان ذلك ارجو ان تضاف هذه الكلمة .

يا معالي الأخ وضعنا في البند ٧ اربعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص احدهم رئيس جامعة أهلية اي ان حق الجامعات الأهلية محصور بممثل واحد من ذوي الاختصاص والخبرة .

ولكن لتفسيره لا يعود لرئيس مجلس الاعيان ولا لمجلس الاعيان ولكن يعود إلى مجلس التفسير اعتقد ان اضافة كلمة الرسمية هنا تمنع الالتباس في المستقبل ارجو من رئيس اللجنة ان يوضح ذلك وأن يرى هل هناك اعتراض على اضافة كلمة الرسمية .

القانون الذي رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ عرف بالمادة الثانية الجامعة الأردنية

دولة رئيس المجلس
السيد عاكف الفايز
دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرحان

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرحان

السيد المقرر

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية لدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم هجرية الموافق ١٩٩٠/٨/٢٧ ميلادية

ان كل جامعة تنشأ في المملكة بموجب قانون بمعنى ان يصدر قانون لكل جامعة ، الجامعة الأهلية تنشأ بمقتضى قانون لكل الجامعات هنا تنشأ الجامعة الأردنية الرسمية بقانون ولذلك الفارق ما بين الجامعة الأردنية الرسمية والجامعة الأردنية الأهلية ان كل جامعة أردنية رسمية تنشأ بقانون وحدها للجامعة كما تعلمون الجامعة الأردنية لها قانون جامعة اليرموك لها قانون جامعة التكنولوجيا جامعة مؤتة ان الجامعة الأهلية فلها قانون توضع فيه شروط ويقتضى هذا القانون كل الجامعات الأهلية تنشأ .

الأستاذ حمد

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرحان

هناك اقوال في هذه الجلسة بكلي للتفسير في المستقبل واكتسب بالأجابة، السؤال الثاني هو في الصلحة الرابعة ليس سؤال وإنما اقتراح الصلحة الرابعة المادة ٥ يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات الآتية كلها صحيحة ما عدا نهاية السطر الثاني وبداية السطر الثالث وتحديد حجم هذا التعليم ان اتمنى على المجلس ان يشطب من صلاحيات المجلس تحديد حجم التعليم لأن هذا الحجم تفرضه ظروف متغيرة أوله رغبة ناشئة وقدرتهم على المتابعة بأن تقول عدد طلاب الجامعات بهذه السنة المقبولين ٨٠٠٠ وفي السنة الثانية ٦٤٠٠ وفي السنة الثالثة ١٢٠٠٠ قد تؤثر الميول السياسية قد تؤثر ميول الاسترشاء احياناً على المجالس لتتوسع قد تؤثر ظروف اقتصادية على المجالس بأن تصعب خيرة في الاقتصاد فتغيره لا نعرف بلداً حضارياً حديثاً يضع رقماً لتحديد حجم التعليم العالي ارجو من اجل المرونة حذف هذه الكلمة من صلاحيات مجلس التعليم العالي وارجو ان يكون القرار في ذلك لاعضاء مجلس الاعيان ، النقطة الثالثة والاخيرة هي سؤال :- هذا القانون لا شك انه خطوة للأمام وافر اصداره ووافق عليه وهو تحسين واحترم جميع التعديلات التي وردت في التقرير واحترم بتقدير معالي الاسماء التي شاركت في القرار جميعها ذات نظرة هائلة لا أتطاول الى مناقشتها ولكن من نظرة ثانية مجلس الأمانة وحدة كاملة ، جناح منه مجلس النواب وجناح اخر مجلس الاعيان والتعاون بينهما هو عملية التشريع مجلس النواب يرفع هذا

لجنة اعيان المجلس

القانون قد يكون له مسبباته مجلس الاعيان يتجه لقبول هذا القانون
اعتقد ان له مسبباته باعتقادي يستحسن من اللجنة ان تكتب لنا او
تعلن في هذه الجلسة ما هي المبررات التي جعلت اللجنة المشتركة تهمل
قرار مجلس النواب برد القانون ولعل تلك المسببات مقنعة لنا لتصبح
مقنعة لزملائنا النواب عندما سنعود اليهم للنظر المشترك حتى لا يبدو
اننا نتبع خطين متعارضين بلا مسببات اقترح ان تتكرم اللجنة ذاتها ذات
الحكمة والكفاءة بعد هذه الجلسة لكتابة مبررات تجعل ان مجلس الاعيان
يقبله لهذا القانون مبرر والقرار الرضا الناتج من مجلس الاعيان اذا اقر
هذا الاقتراح بان تقر اللجنة ذلك لا أريد له نقاشاً في هذا المجلس مجلس
الاعيان اذا لم يقر طرح على مجلس الاعيان مناقشة هذا الرأي شكراً
دولة الرئيس والاخوان .

السيد المقر

اذا سمحت لي ان ارد على هاتين النقطتين فيما يتعلق بتحديد حجم
التعليم المقروض في مجلس التعليم العالي انه يمثل خيرة الرجال الذين
يقومون على رعاية هذه المؤسسة ويرعون مصالح البلاد الاصل ان
مصلحة البلاد مرجحة على مصلحة الافراد وتحديد حجم التعليم منوط
بالمجلس اذا كانت مصلحة البلاد تقتضيه فليبقى هذا النص (المصلحة
العامة مقدمة على المصلحة الخاصة) هذا واحد . ثانياً :- فيما يتعلق
بمبررات النظر في هذا القانون دون الأخذ بعين الاعتبار ما قرره مجلس
النواب رأي اللجنة خلاف رأي ساقول رأي اللجنة واذا سمح لي دولة
الرئيس ان اقول رأيي .

انت الآن تجاوب على اسئلة حند بك . تفضل

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

الملاحظ ان مجلس النواب كان متأثراً من قرار المجلس العالي من ناحية
وان المشروع المقدم ليس كاملاً فيما يتعلق بتفسير الدستور ان المجلس
العالي اجاز لمجلس الأمة ان ينظر في كل مشروع قدمه الى المجلس من
الحكومة سيعمله بالزيادة او النقص ولكن بشرط ان لا يخرج عن الاهداف
وحينما نظرنا في التعديلات المقدمة من الحكومة وجدنا المشروع يريد ان
يلغي وزارة التعليم العالي ويضيف كافة صلاحياتها لوزارة التربية
والتعليم كما تلاحظون في المادة ٢ الثانية من المشروع المقدم من الحكومة

دولة رئيس المجلس

السيد اكرم زعيتر

هذا من ناحية الجواب . لكن اذا اردتم ان تسمعوا رأيي في الموضوع انا
مع التعديلات التي تحد من صلاحية وزارة التعليم العالي ووزارة التربية
والتعليم معها وليس وزارة التعليم العالي فقط . المادة ٤ من القانون
الأصلي كانت تعطي وزارة التعليم العالي صلاحيات واسعة وتؤثر على
استقلال الجامعة ووضع هذه المادة لان عملاً حكيماً وعندما وضعنا التركة
لهذه الصلاحيات كما ترون بعض الاختصاصات أنيطت بمجلس التعليم
العالي والبعض الآخر أنيط بوزارة التربية والتعليم هذا واحد .
ثانياً :- أنشأت اللجنة مجلس التعليم العالي وأعدت له أميناً عاماً .
أمين عام للمجلس : المفروض انه أمين عام أما ان يكون لوزارة او يكون
مدير مؤسسة في هذه الحالة الأمين العام يكون عضواً في المجلس !!!
يا محبيب بك لا يجوز ان تناقش وتعرض رأيك وأنت على المنصة هنا تدافع
عن قرار اللجنة فقط واذا اردت الكلام تأخذ مكانك كمعز بين الاعضاء
تفضل الأستاذ اكرم زعيتر .

انني اشكر اللجنة على الجهود التي بذلتها اللجنتان والتعديلات التي
ادخلت على القانون مما يحملني على اقتراح اعادته لمجلس النواب
بتعديلاته واذا لم يقره وأصر على الرضا كان هناك اقتراح اجتماع
اللجنتين لجنة تشغل النواب وأخرى تشغل الاعيان بالتفاهم ومعرفة الاسباب
التي ادت الى رفض هذا القانون ثم الاسباب التي ادت الى قبوله
وتعديلاته وانني اتوه كما قلت بجهود اللجنتين وبجهود المقرر المحترم ولي
ملحوظة بسيطة يشترط في القانون وينوده الرضا والخلو من الأبهام
وقد لغت نظري المادة ٨ صفحة ٩ اذا ينقل الى المجلس مرفقوا وزارة
التعليم العالي وفي النسخة المزمعة على الاعيان مرفقوا كتبت خطأ
إماتياً وينقل الى المجلس مرفقوا وزارة التعليم العالي العاملين فيها
الذين لهم علاقة بالصلاحيات والمسؤوليات المناطة به وتصحيح المناطة
ارجو ان تكون هذه المادة على ايضاح كامل .

معالي الأستاذ محمد رسول

بسم الله الرحمن الرحيم لي بعض الملاحظات حول قرار اللجنتين .

ورد في قرار اللجنتين قانونية . والعربية . تعديلاً على مشروع القانون

لجنة اعيان الاعيان

مجلس الأعيان

المعدل لقانون التعليم العالي مايلي :-

ورد على المادة (٢) إضافة تعريف (الأمين العام) أي أمين عام المجلس وورد في المادة (٤) على تشكيل مجلس التعليم العالي إضافة أمين عام المجلس عضواً وورد في المادة (٦) أولاً : يتولى الأمين العام الاشراف على الجهاز الإداري والمالي للمجلس وفقاً لأحكام القوانين والانظمة وورد في المادة ٢٨ ينقل الى المجلس موظفوا وزارة التعليم العالي العاملين فيها الذين لهم علاقة بالصلاحيات والمسؤوليات المناطة به بموجب المادة (٥) من هذا القانون .

لقد اضافت اللجنة المشتركة القانونية والتربوية هذه الفقرات إلى مشروع القانون المعدل لقانون التعليم العالي وإذا عدنا إلى القرار رقم (١١) لسنة ١٩٥٥ الصادر عن المجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) من الدستور من أجل تفسير احكام المادتين ٩١، ٩٥ منه وبينان مدى حق مجلس النواب في تعديل مشاريع القوانين التي تعرض عليه من رئيس الوزراء بمقتضى المادة (٩١) المذكورة (وعلى ضوء هذه القاعدة من التعديل الذي نصت عليه المادة ٩١ من الدستور هو التعديل :-

١- الذي ينحصر في حدود احكام مشروع القانون وفي نطاق أهدافه ومرامييه سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان ولهذا فلا يجوز أن يتناول التعديل احكاماً جديدة لا صلة لها بالنوايا والغايات التي وضع المشروع من أجلها .

(وهذه تعتبر الإضافات احكاماً جديدة) ، وإلا فالتنا إذا أجزنا لمجلس النواب وضع هذه الأحكام الجديدة عن طريق استعمال حقه في تعديل المشروع تكون قد افقدنا القانون إحدى المراحل الدستورية ونجاوزنا على حق السلطة التنفيذية بفعل وضع مشروع قانون لكل هذه الأحكام الجديدة وتطبيقه للمجلس ضمن المادتين المذكورتين ٩١ ، ٩٥ إذ ان هذه المادة لا تعطي النواب في حالة رغبتهم لوضع احكام قوانين جديدة سوى تقديم اقتراح بهذا الشأن وإحالته للحكومة من قبل المجلس لوضعه في صيغة قانون جديد كما أسلفنا . ولهذا إذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون

لتعديل حكم واحد من احكام قانون . كتعديل المادة (١٩) من قانون تشكيل قانون المحاكم الباحث عن كيفية تشكيل المجلس القضائي مثلاً فإن حق مجلس النواب ينحصر في تعديل المشروع من هذه الناحية فقط .

وليس له أن يدخل تعديل آخر من القانون إذ أن مثل هذا الاجراء يخرج من مشروع القانون ولا يعد تعديلاً للمعنى المبعوث عنه . ولهذا فان إضافة مثل هذه المواد مخاللة دستورية فيما أن يقدم بها اقتراح يقدم للحكومة لوضعها في مشروع قانون أو يوافق على مشروع القانون المعدل كما ورد من الحكومة بدون هذه التعديلات هذه وجهة نظري فقط وشكراً .

شكراً معالي الأستاذ الكيلاني السيد المقرر .

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر

شكراً دولة الرئيس أريد القول على ما تفضل به معالي العين الأستاذ أكرم زعيتر فيما يتعلق بتصحيح الاملاء فإن قبل إضافة الهاء وكانت موفيه للغاية شكراً له أما فيما يتعلق بما طرحه الزميل الفاضل معالي الأستاذ محمد رسول الكيلاني فيما يتعلق بالأمين العام وإضافة الى المجلس العالي ويصبح المشروع كما ورد من الحكومة .

المادة الثانية: تنص تعديل المادة الثانية من القانون الأصلي بإلغاء التعريف المخصص لكل من كلمتي الوزارة والوزير بمعنى ان الحكومة وضعت امانتها هذه المادة وبحسب التفسير لأن الوحدة بنظر المجلس العالي هي وحدة المادة المعروضة على المجلس هذا من ناحية ، ناحية ثانية اكساب القانون عدة مراحل الاقتراح من أعضاء مجلس الأمة وإحالته من المجلس إلى الحكومة لتصنيفه صياغة قانونية على أساس أن الحكومة لديها خبراء يتقنون على صياغته صياغة محكمة ، المشروع الذي أمانتنا صاغته الحكومة وقدمته إلينا بالصيغة التي كان بها قبل تحت رقم ٢٨ / ١٩٨٥ إذا الصياغة كانت كاملة وواضحة مقدمة من الحكومة ، ثانياً : إذا عرضت علينا مادة من المواد بحسب هذا التفسير الذي أشاء اليه معالي الزميل الفاضل لزيد على هذه المادة ولتفضلها كما تراه مصلحة البلاد أما ادخال الامين العام للمجلس ؟ ومن ناحية دستورية صحيح . أما مشروع المادة السادسة :

تكونت عنه الاجل

- أ- كذا
- ب- كذا
- علم
- مش
- ال
- قرار
- ١- القا
- ٢- القا
- بها
- (٥) تم
- مجلس ا
- محضر ا
- تم
- ١/٦/٢٧
- احمد اللوز
- وتقريب يا
- وتقريب يا
- وتقريب يا
- وحضر من
- ١-
- ٢-
- ٣-
- ٤-
- ٥-
- ٦-

مجلس الأعيان

حسب التفسير ذاته يجوز لنا أن نزيد أعضاء المجلس وأن نقصه لو رأينا ذلك من المصلحة لكن المصلحة كما ورد من الحكومة ووافقنا عليه ولذلك النص الذي اقترحه اللجنة متفقا مع الدستور أما فيما يتعلق بنقل الموظفين ، لو نظرنا للمادة التاسعة على الصفحة السابعة من مشروع الحكومة لوجدنا أن اللقمة أ تقول تتولى الوزارة أي وزارة التربية والتعليم الصلاحيات والاختصاصات التي كانت تمارسها وزارة التعليم العالي بموجب الدستور للقره ٢ ينقل الموظفين وسائر العاملين من وزارة التعليم العالي إلى الوزارة وهذا ما أراه والله أعلم

الدكتور اسحق

دولة رئيس المجلس
السيد اسحق الرحمان

أريد أن أتكلّم لاني عضو في اللجنة وموافق بطبيعة الحال على كل التعديلات التي عدلت في عشر اجتماعات كل اجتماع أربع ساعات وسعنا كل المداخلات خصوصا زملاء أعضاء اللجنتين القانونيه والتربويه ومناقشتنا فيها كثيرا وأنا ومعظم أعضاء اللجنة مع أبو محمد في تفسيره القانوني والدستوري والا إذا ما استطعنا أن نغير كلمة محل كلمه أو نلغي مادة أو نضيف مادة دون الخروج عن أهداف التشريع المعين في القضي المعينه في المجال المعين ليس من الحكمة من عرضه علينا ويصبح الأجراء إما أن نخالف وإما أن نوافق فقط إنما اعتقد أننا لم نخرج في أية مادة سواء بالاضافه أو النقصان أو الدمج أو توزيع الصلاحيات عن روح التشريع وعن الصلاحيات التي وزعت لوزارة التعليم العالي التي وزعت على الجهات الثلاث وهي الجامعات ومجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم ، أريد أن أبوه أن الفلسفه التي انطلقت منها التشريعين المروضين علينا هي زيادة استقلال الجامعات عن طريق اعاده مجالس الامناء الى سالف عهدنا ثم اناطة التخطيط تخطيط التعليم العالي جميعه الذي فرق القانوني سواء تابع لوزارة التربية أو لوزارة التعليم العالي أو قطاع خاص إضافة جميع التخطيط والتنسيق إلى مجلس التعليم العالي الذي استحدث حديثا والذي كان موجودا قبل إنشاء وزارة التعليم العالي بقرار سياسي عندما أنشأت وزارة التعليم العالي الحقيقيه لم يكن هناك دراسة ولا تشريع مسبق ثم أنشأت وزارة

التعليم العالي إنما عمل القرار السياسي ثم عمل قانون التعليم العالي وأخذت مده بضع سنوات حتي فكفكت الصلاحيات واستلمت وزارة التعليم العالي مهامها وبدأت تتبلور . الحقيقة للامانه العلميه والصراحه فعلا واجهتنا بعض النقاط واجهنا مثلا نقطة كليات المجتمع الخمسين سواء الرسمية أو الخاصة وهذه تعليم عالي فوق الثانوي وأبضا ليست تعليم جامعي كامل فأنيط أوقست قسمين التخطيط للمعايير الشهادات وأسس الامتحانات ولاس القبول وغير ذلك أنييط تخطيطا بمجلس التعليم وهذا منطقيا ثم من ناحية اداريه الكليات الحكوميه أنييط بوزارة التربية والتعليم لكن كان هناك توجه عند اللجنة يمكن أن يقدم في المستقبل إلى أن تنشأ هذه على شرار مؤسسة التدريب المهني مؤسسه التعليم الجامعي المتوسط ويكون لها مجلس امنا عندل يرتبط بمجلس التعليم العالي كما ترتبط الجامعات بمجلس التعليم العالي ، أما بالنسبه باناطة أربع كليات تعليم عالي بمجلس التعليم العالي مؤقتا فأبضا هذه أخذت وقت كبير من النقاش في اللجنة وكان الميل وأنا شخصا مؤمن بأن التعليم العالي الذي يمنح درجة بكالوريوس يكون من اختصاص الجامعات سواء رسميه أو أهليه لكن هناك أربع كليات عاليه مبرجدة كلية في أريد كلية تأهيل معلمين في عمان أخرى في الكرك لكن هذه الكليات الموجودة إذا تركت بدون تشريع فعندل هذا لا يجوز ويبقى الموظفين بدون ارتباط مع أي جهة وقبل عندما أنييط هذه الصلاحيه لمجلس التعليم العالي قيل أنه يقرر مجلس التعليم العالي كيف ينيط هذه المسؤوليه بالجهد المناسب وفي ذهننا ان ينيطها بعد دراسة مستوفيه من مجلس التعليم العالي بالجامعات أما بالنسبه للاتجاهات نحو وزارات التعليم العالي فانا اعتقد ان البلدان التي كانت تشي وزارة تعليم عالي هي بصدد الانهزام عنها واعطاء مزيد الاستقلال لمؤسسات التعليم العالي مع التنسيق والتخطيط المركزي الذي أنييط بمجلس التعليم العالي دولة مصر تلغي هذا الموضع دولة اوزبيا الشرقية كلها الآن كلها تلغيها وأما الدول الأخرى من الأساس ليس فيها وزارات تعليم عالي في أمريكا وفي إنجلترا في فرنسا ليس هناك وزارات تعليم عالي وأوقل هند هذا نزولا عند رغبة زميلي أبو العبد على أساس ان لا يغير هذه النقطة مرة

تكنولوجيا المعلومات

أخرى فانا أنسب المواقف على رأي اللجنتين القانونية والتربوية وشكراً
دولة الأستاذ احمد عبيدات

دولة الرئيس لم اتكلم طويلا بالرغم من انني لم اشارك في عمل اللجنتين
اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم لمجلس الاعيان لأسباب خاصة الا
انني اود ان اثن عمل هاتين اللجنتين فيما يتعلق بهذا القانون المعروض
علينا الآن ، ولكنني اشعر برغبة في مغالفة كل من دولة السيد بهجت
التلهوني ومعالي الأستاذ حمد الفرعان فيما ذهب اليه بخصوص نقطتين
على وجه التحديد اشار دولة الأستاذ بهجت التلهوني الى الغاء التعليم
ابداها بمجلس التعليم العالي مع احترامي بقناعة دولة الأستاذ بهجت
التلهوني الا انني اود ان اقول بان المحك هو التجربة مشكلتنا تكمن في
هذا الأمر وفي غيره بعملية النقل الأهم وزارة التعليم العالي عندما اقرت
في الأردن لم يكن اقرارها نابعا عن قناعة مسببه وحشيتات وأسباب
موضوعية تتعلق بوضع التعليم العالي في الأردن بصرف النظر عما قيل
في ذلك الوقت بالأسباب الموجبة للقانون هذه قناعتي ومع ذلك ومجرد
إنشاء وزارة التعليم العالي لا يمكن ان يكون بعد ذاته خطوة للأمام ومن
هذا السبب اقول ان المحك هو التجربة التجربة في الأردن خلال الخمس
سنوات التي مضت على انشاء وزارة التعليم العالي كانت تجربة مؤسفة
مرة كانت خطوة الى الوراء ولم تكن خطوة الى الامام إذا التجربة هي
المحك والجامعات وكافة الأشخاص المعنيين والمتخصصين والمراقبين لأناتها
وعلاوة وزارة التعليم العالي بها وفاعلية هذه الوزارة المحصلة سلبية الغاء
هذه الوزارة ورد الصلاحيات الى مجلس التعليم العالي بموجب هذا
القانون بالتأكيد هو يضع الأمور في نصابها من وجهة نظري بما لهذا
المجلس من شمولية وما له من قوة سياسية في اتخاذ القرار علما بان
رؤساء الجامعات كما قلت يمثلون بالتعليم العالي اما النقطة الأخرى التي
اشار اليها الأستاذ حمد الفرعان والمتعلقة بالنقطة الخامسة فيما يخص
اللقرة أ التخطيط الكامل للتعليم العالي هي ضرورة احتياجات المجتمع بما
في ذلك التخطيط لاتشاء مؤسسات تعليم عالي وتحديد حجم هذا
التعليم اعترض الأستاذ حمد الفرعان على هذه الصيغة في رأيي في

دولة رئيس المجلس
السيد احمد عبيدات

١- كذا
الـ
ب- كذا
علو
- مش
٢- كذا
قرآن
١- كذا
بها
٢- كذا
بها
(٥) تع

مجلس
محضر
ل
١٦/٢٧
احمد اللوا
وتغيب
وتغيب
وتغيب
وحضر
١-
٢-
٣-
٤-
٥-
٦-

مجلس
السيد بشير الصباغ

غير محله هذه العبارة ذات مضمون هذا المضمون جا ، في محله منسق مع بقية المضمائين الواردة في العبارات الأخرى وهو جزء من كل موضوع متكامل تخطيط لانشاء المؤسسات مؤسسات التعليم العالي لتحديد حجم هذا التعليم ونوعه ومستوياته ودرجاته وتوزيعه الجغرافي وود . الخ ومنهاج سياسة القبول فيه ، بالمرونة التي اشار فيها لا أخالعه من حيث المبدأ فيها واعتقد ان وجد النص بهذا الشكل امانا هو الذي يعطي المرونة وهو الذي ايضا يؤكد موضوع استقلال الجامعات من ناحية ولكن يعطي المرونة التي ايضا لها شيء في الانضباط ليس المرونة المنغلقة لكل جامعة على حده حتى هي تقدر ما دام رؤسا مجالس امنا الجامعات ورؤسا الجامعات ممثلون في مجلس التعليم العالي اعتقد ان تغير الحاجات بطبيعة الحال اذا ردت هذه الصلاحيات لمجلس التعليم العالي هو الكفيل بان يقدر الحاجة وأن يقدر المتغير ويقدر الحجم المطلوب لمواجهة هذا التغير وشكراً .

معالي الأستاذ بشير الصباح
ملاحظة مبدئية لم يرد في أي من قرارات اللجنة المشتركة القرار الأول ولا
القرار الثاني أية تحفظات أو مخاللة لأي من أحكام مضمونة الأمر الآخر
الأفكار التي طرحت في مداوات أخرى أعضاء المجلس في اللجنة
المشتركة لا يصح طرحها في المجلس الكريم طالما لم يتحفظ أصحابها
عليها في القرار ، الأصل أن يكون الأخوان الذين تكلموا في المجلس قد
اقتنعوا ورجاؤنا لنا بقناعة تامة فنحن كالما ننقل جهد كبير للجنة صرف
خلال أيام وساعات طويلة لنقله مرة أخرى الى المجلس بوضع خلاقات
معينة ووجهات نظر معينة انتهت الى اتفاق بدليل أن كلا الطرفين قال أن
اللجنة تتسبب للمجلس الكريم الموافقة على هذا القرار للفتح الباب من
الناحية المبدئية للأخوة المشتركين في القرار خلافاً للقاعدة المبدئية والا ما
معنى ؟ هل هم مخالفون ؟ هل بعضهم مخالف لما ورد ؟ ذلك لما ذكر أن
نقاط كثيرة أثيرت هناك ولتجهينا الى التوصية كما يحدث عادة والا لو
كان كل ما قيل في اللجنتين سطرح هنا فانا اطرح ايضاً ثلاث ملاحظات

كتاب الصلاة

لا اجيز لنفسي اطلاقاً لأن في الجلسة الأخيرة انتهيت الى مبدأ انني اوافق على ما جاء في قرار اللجنتين ، قد اقترح مولانا التصويت على القرار .

بقي امران بسيطان الأول : بعض اصحاب الدولة والمعالني قالوا لأبو عدنان شيء وقالوا الى حمد بك شيء فيريدوا ويجيبوا حتى نكون في وفاق وفي موقف يخدم البلد ، المقرر .

ذكر انه الذين شاركوا في اللجنتين ولم يحتفظوا على نص لا يحق لهم في المجلس ان يتكلموا من اين هذا الحدث ؟ المجلس حر ان يتكلم بما يعنيه ، هذا من زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال " إذا اهدا لك امر كنت قد قضيت به فلا يمنعك ان تقضي به من جديد بخلاف ما قضيت " . ولذلك اذا قلنا بالجنة كلام نقوله هنا اذا تبين انه احسن مما قيل هناك ولذلك اعارض ما قاله الزميل الفاضل .

دولة الأستاذ بهجت التلهوني .

لقد نظروا لملاحظة الزميل دولة السيد احمد عبيدات وأريد ان اقول بان كلمتي مستوحاة من خبرتي وضميري واخلاعي على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ الذي مر من مجلس الأمة من مجلس النواب ومن مجلسنا هذا ودولته احد اعضاء مجلس الأعيان وانني من خبرتي وانا كنت في مجلس اول مجلس امنا في الجامعة الأردنية التي أسست في الأردن وأعرف ولا أريد ان اذكر عن مجالس الأمنا وكيف تشكلت وممارساتها وأعتقد ان زميل وأخي ورفيقي في المجلس ورائي الدكتور صبيح امين عمرو بمجلس الأمنا أرجو ان لا يذكر في المستقبل كذلك دولة السيد احمد عبيدات باننا سوف نشكو المر في المستقبل من مجلس الأمنا او انا اعرف وانا كنت احدها مارست ممارسات تخرج على القانون وتخرج على قانون الجامعات وانا كرئيس وزراء اعدت القرار الى مجلس الأمنا ليصبح وصح قرار مجلس الأمنا الذي اتخذ ولذلك عندما اقول عندما اكتب وعندما استند استند الى خبره واستند الى قانون واستند الى وجدان واستند الى قناعة ولا أريد ان اغمز الى هنا وان اغمز الى هنا واقول بان وزارة التعليم العالي هي ضرورية ووجودها ضروري واذا كان هناك من

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

دولة رئيس المجلس
السيد بهجت التلهوني

١- كتاب
الم
٢- كتاب
علم
٣- كتاب
٤- كتاب
٥- كتاب
٦- كتاب
٧- كتاب
٨- كتاب
٩- كتاب
١٠- كتاب
١١- كتاب
١٢- كتاب
١٣- كتاب
١٤- كتاب
١٥- كتاب
١٦- كتاب
١٧- كتاب
١٨- كتاب
١٩- كتاب
٢٠- كتاب
٢١- كتاب
٢٢- كتاب
٢٣- كتاب
٢٤- كتاب
٢٥- كتاب
٢٦- كتاب
٢٧- كتاب
٢٨- كتاب
٢٩- كتاب
٣٠- كتاب
٣١- كتاب
٣٢- كتاب
٣٣- كتاب
٣٤- كتاب
٣٥- كتاب
٣٦- كتاب
٣٧- كتاب
٣٨- كتاب
٣٩- كتاب
٤٠- كتاب
٤١- كتاب
٤٢- كتاب
٤٣- كتاب
٤٤- كتاب
٤٥- كتاب
٤٦- كتاب
٤٧- كتاب
٤٨- كتاب
٤٩- كتاب
٥٠- كتاب
٥١- كتاب
٥٢- كتاب
٥٣- كتاب
٥٤- كتاب
٥٥- كتاب
٥٦- كتاب
٥٧- كتاب
٥٨- كتاب
٥٩- كتاب
٦٠- كتاب
٦١- كتاب
٦٢- كتاب
٦٣- كتاب
٦٤- كتاب
٦٥- كتاب
٦٦- كتاب
٦٧- كتاب
٦٨- كتاب
٦٩- كتاب
٧٠- كتاب
٧١- كتاب
٧٢- كتاب
٧٣- كتاب
٧٤- كتاب
٧٥- كتاب
٧٦- كتاب
٧٧- كتاب
٧٨- كتاب
٧٩- كتاب
٨٠- كتاب
٨١- كتاب
٨٢- كتاب
٨٣- كتاب
٨٤- كتاب
٨٥- كتاب
٨٦- كتاب
٨٧- كتاب
٨٨- كتاب
٨٩- كتاب
٩٠- كتاب
٩١- كتاب
٩٢- كتاب
٩٣- كتاب
٩٤- كتاب
٩٥- كتاب
٩٦- كتاب
٩٧- كتاب
٩٨- كتاب
٩٩- كتاب
١٠٠- كتاب

مجلس
محضر
١/٦/٢٧
احمد الف
وتغيب
وتغيب
وتغيب
وتغيب
١- م
٢- م
٣- م
٤- م
٥- م
٦- م

دعم الاستقلال فليعدل القانون الأصلي بالشئ الذي يجده ضروري مجلس الأمة لا أن يلغى قانون ومجلس وزارة وتضم اعيانها الى وزارة التربية والتعليم التي تنو بأعيانها والتي عليها التعليم العام والثقيل الذي يعرف كل انسان عدد المدارس الابتدائية والثانوية وخلافها ولذلك عندما اقول بانها التعليم العالي بكلليات المجتمع بالجامعات الاحلية بمعادلة الشهادات بالتخطيط العلمي هذا يحتاج الى وزارة متخصصة وعرضاً من ان نفوض الموظفين من وزارة التعليم العالي الى وزارة التربية وكل شيء تفوضه الى وزارة التربية والتعليم يجب ان تكون للوزارة وزارة عرضاً عن ان ننشي وزارات لها شغل وهي ليس لها شغل هذا هو رأيي الذي قلته ولم أتعرف من قريب او من بعيد لأي انسان وكل انسان له رأيه وله حريته ان يطالب ولا تقول ان فلان او فلان فإذا اتخذا إنسان اي رأي نحترم الرأي وخلاف الرأي لا يفسد الوجه قضية وشكر .

الحقيقة اصحاب الدولة ابر عدنان وأبو ثامر تحت في هذا المجلس تؤمن بالحوار وتؤمن باحترام الرأي لكل عضو من الاخوان ولذلك في هذا الملهوم وفي هذا المستوى تحت تسمح لكل واحد ولا نريد اي حدة في اي موضوع كان ، والان الكلام لدولة ابو ثامر .

شكراً مرة اخرى ، الحقيقة الموضوع لا ينطلق من حدة ولا برغبة شخصية لمخالفة اي واحد من الاخوة الزملاء وبالذات انا حريص على ان يكون الانسجام في هذا المجلس حقيقي اولاً ولايماني حقيقة باحترام الرأي الآخر وبإيماني ان ما احدث به هنا يشكل جوهر قناعاتي وليس عندي رغبة الحقيقة في مخالفة احد او هدم رأيه مع احترامي مرة اخرى لرأي الاستاذين الكريمين فيما يتعلق بما اشار اليه دولة الاستاذ بهجت التلهوني اود ان اوضح ما يلي : اشرت فقط على نقطة تتعلق بوزارة التعليم العالي او مجلس التعليم العالي وابتدت رأيي وقناعاتي في تكوين وزارة تعليم عالي وسواء كنت عضواً في مجلس الأعيان او انقطعت مضروعي في هذا المجلس فإني لم أكن في يوم من الأيام مع وزارة التعليم العالي وهذا من حظي وقد اشرت الي ان الموضوع لا يتعلق برأيي ورأي الآخرين ، الموضوع مرة الى التجربة هذه واحدة اما مجلس الأمنا فلم

لقد اعيد الى المجلس

مجلس الأعيان

اتطرق اليه انا الآن فقط اشير الى الغاء وزارة التعليم العالي واستبدالها الى مجلس وصلاحيات التعليم العالي من وجهة نظري لم اشير الى مجلس الأمناء والتجارب المرة... ربما يكون لقناعة اخرى ربما لا اكون مقتنع تماماً لوجود ومجالس امناء لكن نحن الآن ليس بصدد ابداء آراء تفصيلية بالموضوع وأنا شخصياً غير راغب في الخوض في هذه التفصيلات وقيل ان تصوت على هذا القانون فقط احييت ان اشير الى نقطة محددة انا غير معني بمجالس امناء وربما عندي وجهة نظر اخرى ، اردت ان اطمئن دولة الاستاذ بهجت التلهوني بان منطقتي منطق

موضوعي وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

الاستاذ حمد الفرعان وهو آخر المتكلمين
شكراً سأختصر دولة الرئيس اخواني انا أريد تأييداً كاملاً توصيات اللجنة وأريد وجهة النظر التي ابداهها دولة الأخ احمد عبيدات تعليقاً على الموضوعين اما بلا تبني لوجهة نظر متشددة ارجو من الأخوان ان يقرأوا معي الصلحة الرابعة نص المادة الخامسة اعتقد ان تحديد حجم هذا التعليم سوف تلقي ملامه على هذا القانون ما معنى تحديد حجم هذا التعليم ؟ معناها تحديد عدد الذين يقبلون بالجامعات انا لا أريد تحميل هذا الورد للسلطة التنفيذية لأنها ستكون موضوع لوم دائم باستمرار خاصة وأن مجلس التعليم هذا جميعه رسميين بداية هذه الفقرة أ تقول ما يلي :-
وسيامة القبول فيه هذه كافية لتحديد عدد التعليم العالي ، يرسم مجلس التعليم القبول في علامة معينة تكفي لتحديده لذلك اقترح يجوز ان يبقى من المجلس صلاحيات تحديد حجم مؤسسات التعليم حتى لا يحدث توسع غير منطقي تجاري في الجامعات .

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

استاذ حمد بك : احب ان اطمئنك ان رأيك في هذه القضية واضح كالشمس ولا يحتاج الى مزيد من القول لأن رأيك في تحديد حجم التعليم واضح وسوف نطرحها للتصويت
لم انتهي دولة الرئيس ، اقترحت اقترافاً آخر بأن يرسم المجلس اللجنة المشتركة لتبني الانسجام بين جناحي مجلس الأمة بعد اقرار هذا القانون اليوم توصية بان تقوم اللجنة المشتركة او لجنة منها بكتابة تفسير لتبني

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

تنشئة هذا القانون ومبررات تنشئته على ضوء رقتى مجلس النواب له لضمان التنسيق الكامل بين جناحي مجلس الأمة ارجو من دولة الرئيس قبل اقرار هذا ان يطرح الاقتراحين للتصويت إذا فازا فيمكن اعتبار طرح القانون بكامله والا بدون تعديل والا يطرح بتعديل شكراً دولة الرئيس .

الاستاذ المقر

تفضل معالي الزميل الفاضل بالنسبة لتعريف مؤسسة التعليم العالي الذي اشار لها معالي الاستاذ حمد الفرعان حسب التعريفات القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ يشمل كافة المؤسسات وهي المؤسسات التي تتولى التعليم العالي داخل المملكة بما في ذلك الجامعات والمعاهد العالية وكلليات المجتمع والمعاهد ولذلك هذا التعبير يشمل كافة المعاهد والكلليات والجامعات ، أما فيما يتعلق بالتبرير بتبرير المجلس بأن اجري التعديلات على مشروع الحكومة لا اعتقد ان هذه السابقة نستطيعا لتعتد من مجلس النواب نحن نبيد رأينا يقتضى الصلاحيات الدستورية ولا نحتاج لتبرير إذا رأينا هذا ، رغم هذا أنا برأي إعادة القانون وليس إقراره ورغم انه بالنهاية لكن ليس لهذا السبب للسبب الذي اذكره عندما يسمح دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

الشهيد محمد رسول الكيلاني

دولة رئيس المجلس

تريد ان تبدي جواباً مخالفاً للدفاع عن قرار اللجنة أليس كذلك ؟ إذا ارجو من المجلس الكريم بأن يأتي احد اعضائه واقترح على الدكتور اسحق لخيرته يجب ان يأخذ مقاعد الأعضاء ، ويأتي احد الزملاء ليورد عليه او ان يوضح بعض الأشياء
نقطة نظام اذا سمحت لي دولة الرئيس اول من طلب الكلام ومن حق ان اتكلم كمضو في مجلس الأعيان .

يا سيدي نحن لسنا مخالفين حقله بالكلام ولكن بعد إنتهاء المناقشات .
يا استاذ ابو رسول الآن استاذت من المجلس ان اعطي المقرر كلامه كاحد الاعضاء ، وبأخذ مقعده كمضو ويأتي احد الزملاء لأنه سيساعدنا في النقاط التي يزيد أن يثيرها معالي المقرر كمضو وليس كشيء آخر
تفضل عمر بك .

الاستاذ السيد عز الدين النابلسي

سيدي الرئيس كما فهمنا من مداخلة معالي الاستاذ بشير الصباح ان اي مضو من أعضاء اللجان له ان يبدي في اللجان ما يشاء من آراء وملاحظات

تمت اعدته الاجل

مجلس الأعيان

انه لم يحتفظ ووافق في النهاية على ما توصلت اليه اللجنة فهذا يعني انه قدم ما لديه في اللجنة ويكتفي بذلك ولا حق له ان يبدي رأيه الخاص الذي أدلى به داخل اللجنة الا اذا كان قد تحفظ رسميا وسجل تحفظه وهذا الزميل .

يا أستاذ عمر انت كنت غائبا عن اجتماعات اللجنة
أجيب على رأيكم أنني كنت غائبا انا أطرح نقطة نظام على هذا المجلس ان يفصل .

يا عمر بك بذلك في هذه القضية يضيع وقتنا ، واذا رأى المجلس معالي الدكتور اسحق ان يأخذ معالي المقرر مكانه تفضل يا أستاذ فحبيب بك يتكلم رأيه أستاذ عمر بك .

الرئاسة الجليله انني قد قوطعت ولم اكمل كلامي وارجو ان ابدي رأيي وان لا يتكرر كنت اريد ان ابدي نقطة نظام قد تمديد المجلس في مداولاته لكي تحسم حتى لو كانت الرئاسة الجليله قد قررت للمقرر هذا الحق فان النقطة او السؤال ما زال مشارا ويجب ان يجاب عليه وهو هل يجوز لعرض اللجنة الذي قد امضى داخل اللجنة وقدم كل ما لديه ولم تأخذ اللجنة بوجهة نظره واعتبرت اللجنة وجهة نظره اقرارا بوجهة نظر الآخرين هل يحق له ان يأتي لهذا المجلس ويعيد ما سبق ان قاله ، لقد سمعنا من معالي الاستاذ بشير الصباغ ان هذا هو ينلي دور اللجان ، هو ان تقدم للمجلس خلاصة اجماع اعضائها فاذا ما أجمعت اللجنة على امر تعيد فتحه من جديد فان هذا ينلي مهمة اللجنة ويهدرها نهائيا وشكراً .

صورة واضحة الاستاذ فحبيب الرشيدان

سيندي ورد في الفقرة ط من المادة الخامسة يخلو مجلس التعليم العالي صلاحية الاشراف على المعاهد العاليه الحكوميه التي كانت تابعه لوزارة التربية والتعليم وهي خطوة لا بأس بها ولم تبقى عند هذا الحد وإنما خول المجلس صلاحية تحديد الجهة التي يتناط بها تحديد اغراض هذه المؤسسات وهذا يحمل في طياته معنى انه يجوز للمجلس إلحاقها بأي جامعة من الجامعات ولو كانت مؤهلات الطلاب لا تتفق مع التعليمات أو الأنظمة المطبقة في الجامعات . ثانيا عين القانون امينا عاما للمجلس والمجلس

٥٢

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم ١٤٠٧ الموافق ١٩٨٦ ميلادية

بشكله الحالي ليس مؤسسة ولا وزارة ولا يحتاج لامين عام لان العرف الاداري ان الامين العام يعين لوزارة وليس لمجلس من المجالس ايضا اعراض تحويل وزارة التربية والتعليم بما يلي :
الاشراف على التعليم العالي غير الجامعي على أساس ان التعليم العالي وحده متكامله وينوط الاشراف عليها لمجلس التعليم العالي ولا يجوز تقسيم هذا الاشراف بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي . ثانيا :
خولت وزارة التربية والتعليم عقد الاتفاقات المتعلقة بالتعليم العالي وتبادل المعلومات الخاصة بذلك مع الاقطار العربية والدول الاخرى اعترضني على هذا البند يتألف من شقين ، الاتفاقات الدوليه بتولاها جلالة الملك والسلطة التنفيذية يقتضى المادتين ٣٣ ، ٤٠ من الدستور اذا لا تناط بوزارة التربية والتعليم . اعطيت وزارة التربية والتعليم الاشراف على الوافدين والمولدين والوفود العلمية بصورة مطلقة دون حصرها في مراحل التعليم الذي تقوم عليه وزارة التربية والتعليم يلاحظ ان المشروع بشكله الراهن غير متكامل وينبغي ان يوضع مشروع متكامل ويحل قضايا مؤسسات التعليم العالي . وثنا ، على ان القانون غير متكامل وانسجاما ايضا مع النظرة الموضوعية التي نظرها مجلس النواب فأرى رد القانون مع التعديلات التي وافقت عليها اللجنتان لأن هذه التعديلات الحقيقية هامة ولها ضمانات لاستقلال الجامعات انا اوافق على الموضوع لكنه غير متكامل كقانون ولذلك اري رد القانون .

السيد المقرر الدكتور اسحق الفرجان .

المقرر بالوكالة بالنسبة للمواد التي تفضل بها الاستاذ فحبيب الفقرة (ط) من الصلحة السادسة النبط مجلس التعليم الاشراف على المعاهد الحكومية والتي كانت تابعة لوزارة التعليم العالي ، يذكر الاستاذ فحبيب واللجنة المحترمتين عندما نوقشت هذه النقطة قيل انه التعليم الجامعي الذي يعطي درجة بكالوريوس هو من اختصاص الجامعات ولكن اقترحنا على معالي الوزير خلال اجتماعنا به ان يقرر قبل صدور هذا القانون خلال هذا الاسبوع إلحاق هذه الكليات بالجامعات فقال تركزنا اداريا فامهلونا قليلا ولذلك نحن هذه قضية مؤقعة الاشراف على المعاهد العاليه ثلاث كليات تأهيل معلمين ، الالية هي اية وزارة التربية والتعليم والاسانلة من

٥٣

دولة رئيس المجلس
السيد اسحق الفرجان

دولة رئيس المجلس
السيد عمر النابلسي

دولة رئيس المجلس

السيد عمر النابلسي

١- كتاب
الم

ب- كتاب

علم

- مش

٢- كتاب

قرا

١- الق

بها

٢- الق

بها

(٥) تم

مجلس

محضر

١٦/٧٧

١٦/٧٧

احمد الل

وتقيب

وتقيب

وتقيب

وتقيب

١- د

٢- د

٣- د

٤- د

٥- د

٦- د

لجنة

الجامعات يوجد بعض موظفين وثلاث عمداء تنطبق عليهم هؤلاء بالذات شروط انضمامهم للجامعة اذا ضمت هذه الكليات والحقيقة هناك ازدواجية شرسية بين هذه الكليات تأهيل المعلمين التي تعطي درجة البكالوريوس وبين كليات التربية الموجودة بالجامعات واذا كانت كليات التربية الموجودة بالجامعات لا تخرج الوظائف ولا الاعداد ولا الاختصاصيين من مشرفين ومرجحين التي نحتاجهم لوزارة التربية والتعليم هل هي كليات تربية اذا معناه بالبحث التربوي ؟ فالحقيقة هناك ازدواجية وهي من اخطاء وزارة التربية والتعليم انها عملت كليات تعطي درجة البكالوريوس اتبعتها بالوزارة بينما هناك كليات تربية في كل جامعة تعني اساسا بنفس الهدف وتأهيل المعلمين واعدادهم ومعظم طلاب كليات التربية في درجة البكالوريوس وفي درجة الماجستير والدبلوم من موظفي وزارة التربية والتعليم وكذلك اللجنة قالت متى لا تفعل الكليات معلقة في الهواء عند صدور هذا القانون يجب ان توضع مادة انه مؤقتا يشرف المجلس على هذه المعاهد الحكومية ولذلك انيط به وتحديد الجهة لتحديد اغراضها وفي ذهن اللجنة ان الجهة هي الجامعات ، فاذا اراد المجلس الكريم ان تخرج من هذه المشكلة ان يكون هناك نوع من التعضية للوزارة بالاسراع بهذه العملية لكن نص القانون يبيح للوزارة ان تتخذ مثل هذا القرار .

اما بالنسبة للنقطة المرافقة التي اثارها معالي الاخ ابو محمد مؤملات الطلبة انها لا تتفق مع الجامعات الحقيقة الطالب يقبل بمعدل ٦٥ او ٧٠ او ٨٠ بالجامعات هذا ليس قانون ولا نظام لما هو قرار من مجلس التعليم قد يقول ان الحد الأدنى للقبول هذه السنة بالجامعات ٨٠ او ٧٠ او ٦٥ هذا قرار متحرك بحسب السعة وبحسب الامكانية او التخطيط فهو من جملة القرارات التي يتخذها مجلس التعليم العالي واما المعلمون الذين تؤهلهم هذه الكليات فالحقيقة هؤلاء نصف جامعيين معهم شهادة التوجيهي ولا يجوز بموجب قانون وزارة التربية والتعليم انه يلحق بجهة التعليم من لا يحمل شهادة التوجيهي هذه النقطة تعديتها قبل عشرين سنة من سنة ١٩٧٠ صدر قرار لا يجوز ان يعين بجهة التعليم من لا يحمل شهادة التوجيهي فاذا اعدنا عند شهادة التوجيهي التي يستطيع

بموجبها ان يدخل الجامعة لكن معدله ٦٠ او ٦٥ او ٨٠ هذا قرار من مجلس التعليم العالي محل اداريا ، النقطة الثانية والتي اثارها ابو محمد ان القانون عين العين عام للمجلس وانا فعلا استغرب لماذا لا يكون للمجلس امين عام بينما للوزارة يكون امين عام الحقيقة القانون اي قانون اذا سمي الذي يقوم باعمال المجلس امين عام او وكيل او موظف اداري يستطيع القانون ان يسميه واعيد بالذاكرة الى مجلس التعليم العالي نفسه هذا قبل ان يكون او يحول الى وزارة التعليم العالي او توجد وزارة التربية والتعليم العالي كان يوجد امين عام برتبة وزير وكان اول امين عام له الدكتور محمد نوري شفيق وامين عام مجلس الامة امين عام اظن قضية شكلية يمكن ان نعددها بالنسبة لوزارة التربية والتعليم انيط بها الاشراف على كليات المجتمع الحقيقة هناك بعدان البعد الاول تخطيطي بالنسبة لقبول الطلبة في كليات المجتمع أسس القبول حجم القبول التوعيات الاختصاصات كلها هذه حدها مجلس التعليم العالي لمجلس التعليم العالي سواء كانت كليات المجتمع لوحدها او تابعة لوزارة التربية والتعليم او لاي وزارة اخرى والذي يحدد سياستها والمعايير والأسس هو مجلس التعليم العالي لذلك هناك وحدة تكامل في التخطيط للتعليم العالي وكله انيط بمجلس التعليم العالي او الاجراءات اليومية نقل الموظفين الاعداد الحقيقة يكون نوع من الازدواج ان محال لمجلس التعليم العالي فالجهة الطبيعية التي يناط بها هذا الامر هي وزارة التربية والتعليم فيمكن ان يحول الى مؤسسة كما هي مؤسسة التدريب المهني او جامعة الكليات المتوسطة ويكون لها مجلس امناء وعندئذ يمكن ان ترتبط بمجلس التعليم العالي كما ترتبط الجامعات بمجلس التعليم العالي . اما بالنسبة للوزارة حق الاتفاقيات انه اللوائح كما المهم او روح القوانين تقضي ان الذي يوقع اتفاقية او معاهدة بين دولة ودولة وجهة حكومية وجهة حكومية هو الوزير حتى بعض الجامعات اذا ارادت ان تعقد معاهدة مع دولة تجعل وزير التربية هو الذي يعقد الاتفاقية وبها وزير الثقافة هو الذي يعقد اتفاقية جهة رسمية مع جهة رسمية اما هذا النص لا يستغني ان تعقد اتفاقيات ثنائية بين الجامعات فقد تعقد

مجلس الأعيان

- أ - كتاب
- ب - كتاب
- ج - علم
- د - مش
- هـ - ط
- ١ - قراء
- ٢ - القاء
- ٣ - بها
- ٤ - القاء
- ٥ - بها
- ٦ - تم
- مجلس
- محضر
- ١/٦/٧٧
- احمد اللو
- وتفويض
- وتفويض
- وتفويض
- وحضر
- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -
- ٥ -
- ٦ -

مجلس الأعيان

الجامعة الاردنية مع أي جامعة في أي بلد أخرى اتفاقيات ثنائية للتبادل العلمي والأكاديمي الذي لا ينعكس على السياسة على الأمور السياسية تبادل بعثات وغير ذلك ستكون بين الوزارات . نقطة أخرى الاشراف على الوافدين والمرفدين الحقيقة طول عمرها وزارة التربية والتعليم قسم البعثات ولجنة البعثات عندما انشئت وزارة التعليم العالي نقلت هذه المهمة بنصها الى وزارة التعليم العالي الان الغيت وزارة التعليم العالي او النية لانها ترجع شؤون البعثات لوزارة التربية والتعليم وأرجو أن أوضح أن هذا لا يس لا من قريب ولا من بعيد صلاحيات الجامعات بموجب قوانينها أن ترسل الاساتذة فيها ليكملوا دراستهم الى الدكتوراه بعد البكالوريوس هذه الأمور متعلقة بالوافدين والمرفدين والمبعوثين من وزارة التربية الى الجامعات الاردنية في الداخل وأما ما يتعلق بالبعثات المتعلقة باستكمال أعضاء هيئة التدريس لدراساتهم العليا فقوانين الجامعة الحالية تتيح لهم هذا التصرف . ولذلك اعتقد بكل أمانة أن التعديلات التي أدخلت على هذا القانون من جميع جوانبه تجعل هذا القانون قانوناً متكاملأ ويخدم المرحلة القادمة ويعطي الاستقلال للجامعات مع قانون الجامعات الذي أقر قبل قليل وفي نفس الوقت يتيح التخطيط للتعليم العالي من قبل مجلس التعليم العالي ويحل مشكلة العمليات الادارية اليومية التي انبثت صلاحياتها بوزارة التربية والتعليم وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد هبيب الرشيدان

يكلني ما قاله معالي المقرر من أن صلاحيات مجلس التعليم العالي كان بمادة مؤقتة فهبت ذكر هذه الصلة للمادة حتى لأفشي المذاكرات أما وقد ذكرها فلا يجوز للتشريع أن يكون مؤقتاً إلا في حالات أن تنص عليها بصورة مؤقتة لكن هذا الذي كان في ذهن اللجنة أن يكون هذا النص مؤقتاً حتى توضع تشريعات أو يجوز أن تنشأ مؤسسه . الآن لا يجوز لنا أن نشأ مؤسسه بالنسبة للمشروع المعروض علينا ولذلك قلت ينبغي أن يعاد القانون للوزارة لكي تضعه بصيغة جديدة وتنشئ . إذا أزدت للتعليم الجامعي المتوسط مؤسسات قديره لاجلها بوزارة التربية

والتعليم أما العقود ينبغي أن تناط بالجهات المعنية أما البعثات المنصوص عليها هي البعثات في التعليم العالي الاردني ولكن لم ينص على البعثات في خارج الملكة .

شكراً أبو عصام تفضل .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

دولة الرئيس سمعنا الحقيقة وقرأنا ما تفضلت به اللجان نتيجة لاجتماعهما المتواصل ولأيام متفاوتة وسمعنا بعض الملاحظات من الأعضاء أو اعتراضات اعتقد أنها ما زالت قرويه لأنه لم يثنى على أي منها واعتقد أنه إذا لم يثنى على أي منها أن نلتجئ الآن الى قرار اللجنة ليقره المجلس أو لا يقره إلا إذا كان هناك اعتراض أو اقتراح نثني عليه فيعرض على المجلس حتى إذا نال حق الموافقة عرض على المجلس .

شكراً من يثنى على اقتراح أبو عصام ؟ شكراً لكم جميعاً . الآن نأتي للقانون الاستاذ حسني تريد الكلام ؟ تفضل .

دولة رئيس المجلس

السيد حسني عايش

دولة الرئيس كنت افضل شخصياً عدم الكلام في هذه الجلسة بسبب مشاركتي المستمرة في جميع جلساتها لكنني غيرت مولفي لعرض اتجاه اللجنة الرئيسي بخصوص الغاء وزارة التعليم العالي . بداية اثار كثير من الأعضاء بمنجزات وزارة التعليم العالي فيما يخص كليات المجتمع من حيث المعايير الاعتماد العام والخاص ولكن من يقول انه كان لا يمكن وضع هذه المعايير بواسطة مجلس التعليم العالي دون وزارة التعليم العالي ومساعدة وزارة التربية والتعليم كان رأينا جميعاً بوجه عام أن وجود وزارة للتعليم العالي ووزير التعليم العالي في هذه الوزارة رئيساً ايضاً لمجلس التعليم العالي يحد من حرية الجامعات واستقلالها ويؤدي الى تآكله كان الهدف يمنع هذا التآكل بالغاء وزارة التعليم العالي . وأن وزارة التعليم العالي وأي وزارة كما قال الاستاذ أبو منال هي مثل الكائنات الحية الذي عندما يخلق عضو أو يظهر عضو يبحث له من وظيفة وهذا قامت وزارة التعليم العالي بعد أن أنشأت بالبحث عن محاولة للتوسع افتحاً وعامودياً ، عامودياً بكثرة الدوائر والمرفدين واقياً بانشاء كليات جامعية عالية تابعة لها مباشرة لذلك ايضاً ما حدث مع وزارة

هكذا عند الأصل

التموين انشأت للرز والسكر والطحين ثم مدت يدها للكماليات حتى أنني أؤيد ما سمعته أن هذا أيضا يطبق على وزارة العدل اعتمادنا أن لا تكون موجودة ويكتفى بالمجلس القضائي لذلك لا حل لاستقلال الجامعات كما أرى بدون الغاء هذه الوزارة الذي وافقت عليه لأن الوزير وموظفي الوزارة يستطيعون التدخل باستمرار في شؤون الجامعات بوجود التشريع أو بعدمه لأنه لا توجد مسافة بينهم وبين الجامعات في مجلس التعليم العالي وإذا كان رئيسه رئيس وزراء فإن المسافة موجودة ولا يوجد هناك مجال يومي للاحتكاك والتأثير على الجامعات . يقول أحد العلماء في الاجتماع لا تبقى أية مؤسسة اجتماعية في العالم قائمة ضمن الحدود المرسومة لها عند إنشائها لعله أراد حين يقول إن كل مؤسسة تحاول أن تمتد وتتوسع وأن تجعل نفوذها يصل إلى ما تستطيع . ومن هنا تتبع خطورة وجود وزارة التعليم العالي على استبدال الجامعات كأن يكون التعليم العالي وزارة وأن لا يكون لها الكلمة العليا عليه أمر غير منطقي لو كنت وزيرا للتعليم العالي لما قبلت بغير ذلك لذلك أريد أن تدبر هذا التعليم وليس العكس وهذا هو ما حدث بالطبع في جميع البلدان العربية التي تبنت قيام وزارات التعليم العالي حيث تراجعت صيغة الجامعات في المجتمع ، وعليه فإن الفرصة التي اتبعت للجامعات للمجتمع باستقلالها كان من الضروري أن تذكر لكن بالإضافة إلى هذا الكلام أود أن أقترح إعادة ترتيب صلاحيات مجلس التعليم العالي فيما يخص البند (هـ) حيث أن البند (هـ) قطع صلاحياته عن الطلبة يحكي عن الطلبة ثم رجع يحكي عن توزيع المخصصات والعوائد اعتقد أنه يأتي (ب) أو في الآخر ، والآخر كان الاتهام أيضا أن نوصي الحكومات شلها بجواز أن تحاول سن مشروع قانون لكتليات المجتمع على غرار قوانين الجامعات الأردنية وقانون الجامعات الأهلية وعلى النحو الذي ذكره الدكتور إسحاق بحيث أن تكون مثل شخصية مؤسسة التدريب المهني . شكرا .

دولة رئيس المجلس السيد محمد رسول الكيلاني

بها ليس وأحاول أن أزيله وهو تحديد حجم هذا التعليم إذا لاحظنا أهداف التعليم العالي لوجدنا أن المادة (٣) من أهداف التعليم العالي تحت الفقرة (ج) تأمين حاجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من القوى البشرية وخدمة المجتمع وتلبية مطالبه فما دام هذا هو من الأهداف فإذا يجب أن يكون محددا لهذا الحجم بما يتناسب مع حجم المطالب ، النقطة الثانية التي أثارها معالي الاستاذ بشير الصياغ وتبناها معالي الاخ الدكتور النابلسي أود أن أوضح عليها ما يلي : - هو أن لجان هذا المجلس قد انبثقت عن إرادة هذا المجلس تصريحا ليدرسوا مشاريع القوانين نيابة عن المجلس وليبدوا بها آراءهم وليبدوا وجهات النظر المختلفة وبالتالي فمن حق أي عضو في أي لجنة من اللجان حلا للأمانة أن يوضح أمام المجلس فكرة ويوضح وجهة نظره لأنه يترب عن المجلس في القراءة حسب فكرة وحسب توجيه وحسب ما يراه للمصلحة العامة ، النقطة الثانية : هو أن اللجنة المشتركة أختلفت في أمور كثيرة وجرى التصويت وأحيانا كان ينقسم أعضاء اللجنتين إلى قسمين متوازيين ومتساويين لسيأتي المرجع رئيس المجلس الذي هو رئيس اللجنتين فإذا اختلفنا هذه الناحية عن المجلس أيعتبر أننا قمنا بأمانة الأمانة وأمانة التشريع لا اعتقد هذا ، النقطة الثالثة التي أثارها سعادة مقرر اللجنة حتى لو وافقت اللجنة كليا على قرار بالاجماع ورأى أحد الأشخاص أو أحد الأعضاء رأي آخر لمصلحة التشريع وإنارة مجلس الأعيان به بعد أن وافقوا جميعا ، أو ليس الرجوع إلى الحق خير من التعادي في الخطأ ولذلك أستغرب ما وصل إليه الاستاذ بشير الصياغ مع أنه حاضر الجلسات ورأى المناقشات ورأى تمسك لكل طرف بوجهة نظره كونه أن القرار اتخذ بالاكثورية أو بالاجماع لا يعني فرضا على الآخرين أن يتبنوا هذا الرأي لأنه صاحب الولاية هو مجلس الأعيان ومن حق هذا المجلس أن يرى ما يرى أعضاء هذه اللجان أن يطلعوه عليه لأن هذا حق المجلس وشكرا .

دولة رئيس المجلس

شكرا ابو العبد . وأرجو أن أطمئن المجلس الكريم أننا لم نخطئ شيئا ولم نضع أحدا من إبداء الرأي بل كان الحوار والأرا كلها إجماع وكلها

لجنة اعيان الأول

مجلس الأعيان

السيد عمر التاهليسي

تقبل وكلها فائدة ولأن تأتي إلى القانون ، معالي الأستاذ التاهليسي .
سيدي يبدو مما تفضل به معالي الأستاذ محمد رسول الكيلاني أنه
هناك خلاف في الرأي وهو عبر عن وجهة نظره وأنا أحترمها ولكن
يبقى الموضوع محل خلاف لقد رأيت وتبينت كما قال رأي معالي
الأستاذ بشير الصباغ بأن عضو اللجنة الذي أبدى رأيه داخل اللجنة ولم
يتحفظ في النهاية هذا دليل أنه وافق على رأي اللجنة وليس له أن
يعيد ما سبق أن طرحه بالتفصيل على اللجنة هذا رأي ورأي الأستاذ
محمد رسول رأي آخر مما يدل على أي هذه المسألة يجب حسمها يا سيدي
إما بالعرض على المجلس أو بأي طريق ترويه مناسباً إلا أنه لا يزال
في الواقع هناك رأيان يجب أن يفصل بهما المجلس أيهما أصح وأيهما
أكثر اتفاقاً مع النظام وشكراً .

دولة رئيس المجلس

معالي الأستاذ وجميع الأخوان ، اللجنة المشتركة من القانونية والتربية
لو لم يبدى الأخوة الكرام أعضاء اللجنة المشتركة آراءهم لما توضح الأمر
أمام الذين ليسوا أعضاء في اللجنة وأمام الذين هم أعضاء في اللجنة
الخلافاً هذه أعطت الصورة الصحيحة للقانون وللهدف الذي كلنا
نسعى إليه ليس هناك مشكلة نحن عدد مختار ذو خبرة يريد كل
إنسان أن يبدى رأيه في هذه القضايا وما حصل بأس في ذلك وأرجو
أن نستمر . أستاذ حمد .

السيد حمد الفرخان

أحب أن أبدى رأيي وأعتقد أنه من النظام الداخلي ليس في النظام
الداخلي لهذا المجلس ما يلتزم أعضاء اللجان المتخصصة بأن لا
يختلفوا داخل اللجنة وليس فيه أي قيد على أي منهم أن يغير رأيه
عما قاله في اللجنة ولا أن يبدى اختلافه إذا اختلف داخل اللجنة بعدم
وجود هذا التحريم يصبح مباحاً لكل عضو أن يبدى رأيه لمخالف
دون أن يحتفظ لأنه ليس هناك نص أو أن يغير رأيه بين وقت وآخر وهذا
يأتي الموضوع . دولة الرئيس نقطة ثانية صغيرة أنت وعدتني بأن تطرح
اقتراحي على التصويت بحذف تحديد حجم التعليم العالي ، شكراً دولة
الرئيس .

دولة الأستاذ أحمد عبيدات

دولة رئيس المجلس

محضر الجلسة الثالثة من الدورة الاستثنائية للدورة العادية الأولى المدة يوم الثلاثاء ١٦ محرم ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠ / ٨ / ٧ ميلادية

السيد أحمد عبيدات
دولة رئيس المجلس
السيد محمد عودة الفرخان

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرخان

الاقتراح الذي لم يثنى عليه لم يطرح للتصويت .
من يثنى على اقتراح أبو مناك ؟ ماذا يا أبو عودة .
يا سيدي كل عضو أبدى وجهة نظره وأبدى رأيه وأعتقد أنه سحب
اقتراحه أبو مناك أرجو التصويت على القانون .
الأستاذ حمد .

مجلس التعليم يحدد الأدنى فقط للقبول وهذا يتجاوب مع ما قاله
العين الأستاذ محمد رسول من أن مستوى العلامة يقرر العدد يرون
كم الناجحين ؟ أما أن يحدد حجم التعليم ومستوى العلامة قد يحدد
تناقض نفرض أنه حدد عشرة آلاف وحده مستوى العلامة الحد الأدنى
٧٣ وكانوا الذين فوق ٧٣ فقط ستة آلاف أو أربعة عشر ألفاً التناقض
واقع كلمة تحديد حجم التعليم العالي يضمنها تحديد العلامة وهذا يعطي
مساواة للجامعات بدلاً من تخصيص أرجو من المجلس أن يحذف هذه
الكلمة لأنها متحققة في نهاية المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر

أستاذ حمد رأيك أصبح واضح جداً ، معالي المقرر .
فيما يتعلق بأبناء الرأي في اللجنة وفي المجلس أعضاء اللجنة هم
أعضاء في المجلس لهم حق إبداء الرأي في اللجنة وفي المجلس .
الأستاذ محمد عودة الفرخان .

دولة رئيس المجلس
السيد محمد عودة الفرخان

دولة رئيس المجلس
معالي السيد سالم مساعدا
رئيس الوزراء بالوكالة

أقترح إقفال باب النقاش وننتهي وأرجو طرح القانون على التصويت .
معالي رئيس الوزراء بالوكالة .

شكراً دولة الرئيس الصحيح في إحدى مواد النظام الداخلي لمجلس
الأعيان ورد النص وليس على نص الفقرة ، التي يتكلم عنها سعادة
المقرر ورد النص في البحث بإقفال باب المناقشة بإثناء مناقشة أي
موضوع يجوز للمقرر أن يقترح إقفال باب المناقشة بصرف النظر عما
إذا كان أي عضو آخر قد أبدى رغبته بالكلام أم لا وإذا ثني على مثل
هذا الاقتراح تعين على الرئيس بالاقتراعات التي قدمت ... إلخ لهذا
ورد موضوع التثنية وأعتقد في مجالات أخرى وفي مواد أخرى لا
بد من ذكر التثنية يعني ليس مجرد الاقتراح يطرح للتصويت عادة

لجنة أمن الدولة

مجلس الأعيان

يسبق التصويت الثانية من قبل عضو آخر ، وشكراً .
الحقيقة المادة ٥٢ يؤخذ الرأي دائماً على الاقتراح المقدم بالتعديل أو
الإضافة أو الإلغاء فإذا رفضت تكون المادة مقبولة بالنص الذي اقترحت
اللجنة ، المجال واسع في النهاية ، نأتي الآن للقانون ، مشروع قانون
التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ ، الآن أمام المجلس توصية اللجنة ،
وللاستاذ حمد اقتراح تهديد حجم التعليم هل هناك من يوافق على ذلك ؟
لا أحد ، الأستاذ الرشيدان اقترح ثلاث أشياء أنه لا يجوز أمين عام
لمجلس التعليم العالي ، ويقترح .

دولة رئيس المجلس

التنازل عنه

متنازل عنه .

السيد مهيب الرشيدان

دولة رئيس المجلس

ثانياً : لا يرى ضرورة الإشراف المباشر على التعليم الجامعي من وزارة
التربية والتعليم من يؤيد هذا الاقتراح ؟ لم يؤيده أحد وشكراً .
ثالثاً : يقدم الأستاذ الرشيدان رغباً عن قرار اللجنة الموصية بقبول
مشروع القانون يقترح رد مشروع القانون من يوافقه على ذلك ؟ لم
يوافقه سوى دولة بهجت بك إذا وافقه دولة بهجت بك وشكراً .
الآن هل يتكرم المجلس الكريم بالموافقة على توصية اللجنة بقبول
مشروع قانون التعليم العالي ؟ من يوافق يرفع يده .

موافقون .

الجميع

وشكراً لكم . ما عدا دولة أبرز عدنان .

دولة رئيس المجلس

(وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيعاد فيها إلى مجلس النواب)

الرقم م ق / ٢٢ / ١٩٩١

التاريخ ١٩٩٠ / ٨ / ١٢

الموافق ١٤١١ / ٨ / ٢٩

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

بالإشارة إلى كتاب معاليكم م ق / ٢٢ / ١٩٧٥ تاريخ ١٩٩٠ / ٧ / ١٢ .

قرر مجلس الأعيان في جلسته العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ٨ / ٧ .

الموافقة على قبول مشروع قانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة ، مع إجراء التعديلات
عليه والذي سبق لمجلس النواب الموقر رفضه .
لذا ، فأنتي أعيد لمعاليكم مشروع القانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس الأعيان . رجاء التكرم
بعرضه على مجلسكم الموقر ، لإجراء المقتضى .

واقبلوا احترامي

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي

لسنة ١٩٩٠

كما وافق عليه مجلس الأعيان

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي ، وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ -

تعديل المادة (٢) من القانون الأصلي بإلغاء التعريف المخصص لكل من (الوزارة) و (الوزير) و
(الأمين العام) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

- | | | |
|--------------|---|--------------------------|
| الوزارة | - | وزارة التربية والتعليم . |
| الوزير | - | وزير التربية والتعليم . |
| الأمين العام | - | أمين عام المجلس . |

لجنة أمن الدولة

مجلس الأعيان

المادة ٣-

يلغى العنوان (وزارة التعليم العالي) الواردة قبل المادة (٤) من القانون الاصلي .

المادة ٤-

تشكيل مجلس التعليم العالي

تعديل المادة (٧) من القانون الاصلي بالغاء نص كل من الفقرتين (أ) ، (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ- ينشأ مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) ويشكل على النحو التالي :-

١. رئيس الوزراء
٢. وزير التربية والتعليم
٣. وزير التخطيط
٤. رؤساء مجالس أمناء الجامعات الاردنية
٥. رؤساء الجامعات الاردنية
٦. الامين العام
٧. أربعة أشخاص من ذوي الخبرة

والاختصاص أحدهم رئيس جامعة أهلية أعضاء

ب- يعين الاعضاء المنصوص عليهم في البند (٧) من الفقرة (أ) من هذه المادة بأرادة ملكية سامية بناء على تنسيب من مجلس الوزراء ولمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد .

المادة ٥-

يتولى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات الآتية :

- أ- التخطيط العلمي المتكامل للتعليم العالي في ضوء احتياجات المجتمع بما في ذلك التخطيط لإنشاء مؤسسات التعليم العالي وتحديد حجم هذا التعليم ونوعه ومستوياته ودرجاته وتوزيعه الجغرافي وأساليب تطوير نظمه ووسائله وتخصصاته ومناهجه وسياسة القبول فيه .
- ب- دعم استقلال الجامعات عن طريق مجالسها وأجهزتها والتنسيق بينها في مختلف المجالات .
- ج- الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي في المملكة وإقرار حقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ عليها والتنسيق فيما بينها .
- د- إقرار أسس قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وتحديد المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية العامة بأنواعها التي يسمح للحاصلين عليها بالالتحاق بتلك المؤسسات .
- هـ- توزيع مائدات الرسوم والضرائب المخصصة للجامعات عليها .

- و- تحديد أعداد الطلبة الذين يقبلون سنوياً في حقول التخصص في مؤسسات التعليم العالي .
- ز- إقرار الرسوم التي تتقاضاها مؤسسات التعليم العالي من الطلبة .
- ح- الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية ومعادلة شهاداتها وتشكيل اللجان المختصة بذلك ونشر الجداول الخاصة بتلك الجامعات والمؤسسات وأي تعديل يطرأ عليها بالاضافة أو الحذف في الجريدة الرسمية .
- ط- الاشراف على المعاهد العاليه الحكومية والتي كانت تابعة لوزارة التعليم العالي وتحديد الجهة التي يندب بها تحقيق أغراضها .

المادة (٦)

تلغى المادتان (٥) و(٦) من القانون الاصلي .

أولاً - وافقت اللجنة على الغاء المادة (٥) من القانون الاصلي وقررت الاستعاضة عنها بالنص التالي :

النص : (يتولى الامين العام الاشراف على الجهاز الاداري والمالي للمجلس وفقاً لاحكام القوانين واللائحة) .

ثانياً - وافقت اللجنة على الغاء المادة (٦) من القانون الاصلي حسبما وردت بالمشروع .

المادة (٧)

صلاحيات ومسؤوليات الوزارة

مع مراعاة ما ورد بالمادة (٥) من هذا القانون تتولى الوزارة الصلاحيات والمسؤوليات التالية :

- أ . الاشراف المباشر على التعليم العالي غير الجامعي لاعداد القوى البشرية الفنية المدربة اللازمة لخطط التنمية ، والتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات الاخرى التي تضطلع بمهام مشابهة .
- ب- عقد الاتفاقيات المتعلقة بالتعليم العالي وتبادل المعلومات الخاصة بذلك مع الاقطار العربية والدول الاخرى .
- ج- الاشراف على شؤون الوافدين الى المملكة والمولدين منها من الطلبة والوفود العلمية بالتعاون مع الجهات المختصة وتتولى شؤون المبعوثين من الطلبة الاردنيين الى مؤسسات التعليم العالي في المملكة .
- د- تنظيم اعمال مكاتب خدمات الطلبة والاشراف على شؤونها وتقييم ادائها .

المادة (٨)

- أ- ينقل الى المجلس موظفو وزارة التعليم العالي العاملون فيها الذين لهم علاقة بالصلاحيات والمسؤوليات المناطة به بموجب المادة (٥) من هذا القانون .

تكونت لجنة الأهل

ب- كما ينقل الى الوزارة المظفرون العاملون من لهم علاقة بالصلاحيات والمسؤوليات المبينة في المادة (٧) من هذا القانون .

المادة (٩) :

تلقى المادة (١٠) من القانون الاصيلي .

المادة (١٠) :

تبقى الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجب احكام القانون الاصيلي سارية المفعول الى ان تعدل او يستبدل بها غيرها .

المادة ١١-

يعدل القانون الاصيلي بإعادة ترتيب المواد .

السيد الامين العام

دولة رئيس المجلس

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
وشكراً لكم وترفع الجلسة وسيعين موعد وموضوع الجلسة القادمة فيما بعد وستذهب الآن الى اللقاء . الجاني .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

١- كذا
الد
ب- كذا
على
مش
في
قرا
١- القا
بها
٢- القا
بها
(٥) تم

مجلس

محضر

تم

١/٦/٢٧

احمد اللوزي

وتفويض

وتفويض

وتفويض

وتفويض

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

بيان صادر عن مجلس الاعيان الاردني

تجاه الأزمة بين العراق والكويت

الغلا ١٩٩٠/٨/٧

انطلاقاً من مبادئ الاردن القومية في التعامل مع القضايا العربية المصيرية ، وبروح من المسؤولية التاريخية ، وتحليل عميق لمجريات وابعاد وانعكاسات الأزمة الواقعة بين كل من البلدين الشقيقين : العراق والكويت ، وما رافق تلك الأزمة من تداعيات لا تحس الا من الوطني لكل من البلدين لحسب ، بل تتعدى ذلك لتهدد الامن العربي برمته .

عقد مجلس الاعيان الاردني لقاء مطولاً لدراسة هذه الأزمة بمختلف ابعادها . ويؤكد المجلس بأن الفضل سبيل لإحتواء هذه الأزمة لا بد وأن يستند الى المنطلقات التالية :

اولاً :

١- يؤيد مجلس الاعيان ويبارك جهود جلالة الحسين المتصلة والخيرة ، ودوره القومي الكبير وحرصه الدائم والدؤب لإحتواء هذه الأزمة والتصدي لها لجناتها في اطار الاسرة العربية الواحدة ، ومؤسستها القومية القادرة على التعامل معها لما فيه مصلحة الكويت والعراق والامة العربية جمعاء ، وما يصون الامن الوطني لكلا البلدين الشقيقين والامن القومي العربي .

٢- ان اساس هذه الأزمة تكمن في السياسات التي ادت الى انخفاض اسعار النفط - كمادة حيوية واستراتيجية - في كلا البلدين الشقيقين ، وما نتج عن ذلك من اضرار مباشرة على الامة العربية في كل اقطارها سواء المنتجة للنفط او المحرومة منه .

ان المجلس يعي اهمية النفط واستمرار تدفقه كمادة حيوية للعرب وللعالم ، ودوره في بناء الحضارة الانسانية وتقدمها ، كما يؤمن المجلس بنفس القدر ان النفط ثروة وطنية ومشروعة لا يجوز أن تكون سبباً للاستغلال والمساس بالسيادة الوطنية .

ثانياً :

ان مجلس الاعيان يشعر ببالغ الالم والاسف والقلق لما وصلت اليه الامور بين الاشقاء ، ولغياب الاتفاق العربي على منهجية مسئولة وفعالة لحل هذه الأزمة مشعراً الى ان التسرع في اتخاذ القرار بالاكثريه بدلا من الاتفاق والاجماع كما يتطلب ميثاق الجامعة العربية قد ادى الى تعقيد الامور بين البلدين الشقيقين ، كما هزقل الدور العربي في حلها ضمن اطار الاسرة العربية .

تحتفظ هذه النسخة